



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر بيئة الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول
شمال إفريقيا والشرق الأوسط 2004-2020

المشرف:
أ/د عقبة ريمي

إعداد الطلبة :
صباح علاي
محمد علي معطي الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. الناصر حميداتو		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
أ. د. عقبة ريمي		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً
أ. سعيدة نيس		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2023/2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

أثر بيئة الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول
شمال إفريقيا والشرق الأوسط 2004-2020

المشرف:
أ/د عقبة ريمي

إعداد الطلبة :
صباح علالي
محمد علي معطي الله

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. النصر حميدانو		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
أ.د. عقبة ريمي		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً
أ. سعيدة نيس		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2023/2024

الإهداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ... ولا يطيب النهار الا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات الا
بذكرك ... ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ... ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلاله .

وها انا اليوم الحمد لله اطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشواري بين دفتي هذا العمل
المتواضع الى منارة العلم والامام المصطفى الى الامي الذي علم المتعلمين الى سيد الخلق الى
رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من ركع العطاء امام قدميها ... واعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا ... وتصميمها ودفعها لغد
اجمل الى ملاكي في الحياة ... الى الغالية التي أرى الامل من عينيها والديك اليك ايها الحبيبة
اهديك ثمرة جهدك قبل ان تكون جهدي

الى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم ييخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح
الذي علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر الى والدي العزيز .

الى من أرى التفاؤل بعينهم ... والسعادة في ضحكتهم ... الى الوجوه المفعمة والبراءة ... الى بحبتهم
أزهرت ايامي اخواتي واخواني

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع الى من تكاتفنا يدا بيد ونحن
نقطف زهرة وتعلمنا الى صديقاتي وزملائي .

الى من زرع التفاؤل في دربي ، الى من صاغوني علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة
العلم والنجاح الى اساتذتنا الكرام.

صباح...

الإهداء

قال تعالى : (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين)

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم

الى من كلفه الله بالهبة والوقار .. الى من علمني العطاء بدون انتظار .. الى من احمل اسمه بكل
افتخار ... والدي العزيز

الى ملاكي في الحياة ... الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني .. الى بسمة الى من كان
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جرحي الى اغنى الحبايب امي الحبيبة

الى اساتذتي واهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والإرشاد
الى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع ، سائلا الله العلي التقدير ان ينفعنا به ويمده بتوفيقه

محمد علي ...

شكر وتقدير

اشكر الله واحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة. يشرفني ان أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الى نبع العون. الى من وجهني دون وهن. الى من زودني بكل شحن، الى استاذي الفاضل عقبة ريمي المشرف على هذه المذكرة، الذي سخر وقته وجهده في متابعة هذا البحث من اوله لآخره فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا على إتمام هذا البحث. لك مني الشكر والجزيل وخالص الاحترام والتقدير ودمت الشعاع المنير جزاك الله عنا كل خير.

كما أتقدم بالشكر الخاص الى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكرة لينير دربنا، الى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وفي الأخير ازف عبارات الشكر والعرفان الى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة.

اليكم كلكم أخلص التشكرات

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير بيئة الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط)، ولإظهار الأثر اعتمدنا على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من الأونكتاد والبنك الدولي من خلال نماذج اللوحات باستخدام برنامج "سهولة ممارسة الأعمال التجارية". "15 STATA"، حيث وجدت الدراسة أن المتغيرات المستقلة (الحصول على الكهرباء (Ge)، الحصول على الائتمان (Gc)، حماية المستثمر (Pmi)، التجارة عبر الحدود (Tab) وتنفيذ العقود (Ec) لها تأثير كبير و تأثير إيجابي على المتغير التابع، بينما باقي المتغيرات (بدء النشاط التجاري (Sb)، الحصول على التراخيص (DCP)، تسجيل الملكية (Rp)، دفع الضرائب (نقطة إغلاق المشروع) لها تأثير سلبي على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر).

الكلمات المفتاحية: مؤشر سهولة أداء الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر، دول MENA، نماذج البانل الساكنة.

Abstract:

The study aims to determine the impact of the business environment on foreign direct investment in the countries of the Middle East and North Africa region (North African and Middle Eastern countries), and to show the impact, we relied on the ease of doing business index and foreign direct investment data from UNCTAD and the World Bank through panel models using the "Ease of Doing Business" program. 15 STATA", where the study found that the independent variables (obtaining electricity (Ge), obtaining credit (Gc), investor protection (Pmi), cross-border trade (Tab) and the implementation of contracts (Ec) have a significant and positive impact on the dependent variable, while the rest of the variables (starting a business (Sb), obtaining licenses (DCP), registering property (Rp), paying taxes (project closing point) have a negative impact on the dependent variable (foreign direct investment).

Keywords: Business environment, Foreign direct investment, MENA countries, Panel data models

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
/	إهداء
/	شكر
/	الملخص
	الفهارس
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
I	فهرس الأشكال
IV	فهرس الملاحق
أ - د	المقدمة

الفصل الأول:

الإطار النظري لبيئة الأعمال و الاستثمار الأجنبي المباشر

01	تمهيد الفصل الأول
02	المبحث الاول: ماهية بيئة الاعمال
02	المطلب الاول: مفهوم بيئة الأعمال
03	المطلب الثاني: مبادئ بيئة الأعمال
05	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال
11	المبحث الثاني : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
11	المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
13	المطلب الثاني : أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
15	المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
20	المبحث الثالث : الدراسات السابقة وأجه الاختلاف والتشابه
20	المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية
21	المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

23	المطلب الثالث : أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
25	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني:
	دراسة قياسية لأثر بيئة الأعمال و الإستثمار الأجنبي المباشر لدول MENA
	(دول مختارة 1995-2202)
28	تمهيد الفصل الثاني
29	المبحث الاول: بيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA
29	المطلب الاول: بيئة الأعمال في دول MENA
32	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA
38	المبحث الثاني :نماذج القياس والاختبارات الإحصائية لبيانات البائل
38	المطلب الأول : ماهية بيانات البائل
40	المطلب الثاني : النماذج الأساسية في تحليل بيانات البائل
41	المطلب الثالث : أهم الاختبارات الخاصة ببيانات البائل واختبارات جذر الوحدة
45	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لبيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر لدول MENA
45	المطلب الاول: حدود الدراسة
47	المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات متغيرات الدراسة
49	المطلب الثالث: تقدير نماذج البائل الساكنة والمفاضلة بينها
57	خلاصة الفصل الثاني
56	الخاتمة
60	قائمة المراجع
67	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان جدول	الجدول رقم
21	الدراسات السابقة	الجدول رقم (01-01)
27	بيانات ترتيب البلدان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الجدول رقم (02-01)
33	تطور التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في دول MENA من 2010-2020	الجدول رقم (03-01)
43	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	الجدول رقم (01-02)
44	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (02-02)
45	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	الجدول رقم (03-02)
46	نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao	الجدول رقم (04-02)
46	نتائج تقدير نموذج البانل التجميعي	الجدول رقم (05-02)
48	نتائج تقدير نموذج البانل للتأثيرات الثابتة	الجدول رقم (06-02)
48	نتائج تقدير نموذج البانل للتأثيرات العشوائية	الجدول رقم (07-02)
49	المفاضلة بين النماذج	الجدول رقم (08-02)
50	اختبارات جودة النموذج	الجدول رقم (09-02)
51	الأخطاء المعيارية المصححة للبيانات الطولية	الجدول رقم (10-02)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
32	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم خلال الفترة (1970-2020)	الشكل رقم (01-01)
33	معدل نمو وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA	الشكل رقم (01-02)
34	حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المينا قبل جائحة (2019) وخلال الجائحة (2020)	الشكل رقم (02-02)
39	Hsiao 1986 Homogenous Test خطوات اختبار التجانس	الشكل رقم (03-02)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	الملحق رقم (01-01)
	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	الملحق رقم (02-01)
	جدول نتائج تقدير النموذج التجميعي	الملحق رقم (03-01)
	جدول نتائج تقدير النموذج لتأثيرات الثابتة	الملحق رقم (04-01)
	جدول نتائج تقدير النموذج لتأثيرات العشوائية	الملحق رقم (05-01)
	اختبارات جودة النموذج	الملحق رقم (06-01)
	جدول الانحدار مع الأخطاء المعيارية المصححة للبيانات الطولية	الملحق رقم (07-01)

المقدمة

المقدمة

تعتبر بيئة الأعمال الجيدة عاملاً أساسياً لجذب وتنمية الاستثمارات الأجنبية، حيث أن توافر مناخ استثماري جيد يعد من أهم العوامل التي يرغب المستثمر في توافرها بالدولة، وتنافس دول MENA (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) والمتقدمة على حد سواء في تهيئة بيئة الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي حفز واضعي السياسات في الدول على زيادة الجهود المبذولة من أجل تحسين بيئة الأعمال.

و يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي أحد أهم محددات النمو والتنمية الاقتصادية، كما يعد محركاً أساسياً للنشاط الاقتصادي ووسيلة أساسية لخلق فرص العمل وزيادة الدخل باعتباره مصدراً لتوسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة الناتج والإنتاج، حيث تمثلت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بسهولة أداء الأعمال في: الإطار القانوني والتنظيمي، البنية التحتية، البيئة السياسية، التمويل والوصول إلى رأس المال، السوق المحلي، العمالة والمهارات.

ونستعرض في هذه الدراسة بيئة الأعمال في دول MENA من خلال التعرف على مؤشرات بيئة الأعمال وأثرها على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا من خلال استخدام دراسة تطبيقية وقياس أثر بيئة الأعمال على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول MENA .

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة الرئيسية التالية:

ما أثر بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول MENA خلال الفترة 2004-2020؟

- إن هذا السؤال الرئيسي يحمل عدة أسئلة فرعية، يمكن إدراجها فيما يلي:
- ماهو واقع بيئة الأعمال في دول MENA ؟
- ماهو واقع الاستثمار الأجنبي في دول MENA ؟
- ما مدى تأثير بيئة الأعمال على استقطاب الاستثمار الاجني المباشر ؟

2- فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية على أسئلة الدراسة المطروحة، نطرح الفرضيات التالية:

- تمتلك دول MENA بيئة الأعمال ذات مؤهلات وإمكانيات كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعمل بعض الدول على تخفيض الاستثمار من خلال إصلاحات اقتصادية وتسهيلات الأعمال التجارية مما يؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تؤثر بيئة الأعمال على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

3- مبررات اختيار الموضوع:

إن من المبررات والأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، يمكن ذكرها فيما يلي :

- بيئة الأعمال أصبحت تشكل عامل أساسي في طرد أو إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى بإهتمام كبير من طرف المفكرين، الخبراء والباحثين الاقتصاديين، رجال الأعمال، صناع القرار في مختلف دول العالم، ومنها الدول MENA خاصة في ظل استمرار مشكلة التمويل لديها.

4-الأهداف من الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف العام والمتمثل في قياس بيئة الاعمال و الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA، وذلك من خلال مايلي:

- التأصيل النظري لبيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحديد الإطار المفاهيمي، مناقشة مختلف الأطروحات المقدمة، تحليل المنطلقات النظرية المفسرة لسلوكه واتجاهات تدفقه، إبراز عوامل الجذب ومحددات التوطن، والوقوف عند آثاره على الاقتصاديات المضيفة له؛
- بيان الحوافز و الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA وإعطاء صورة واضحة للسياسات التي تمكنها من تسهيل بيئة الاعمال ؛
- تسليط الضوء على واقع مناخ الأعمال في دول MENA ، من خلال دراسة وتحليل بعض المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية بترتيب وتقييم أداء الدول من أجل التنافسية في إستقطاب الاستثمارات.

5-حدود الدراسة:

✓ الحدود الموضوعية:

ركزت الدراسة على قياس مؤشرات بيئة الأعمال، وذلك من خلال الاستناد على عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تربطها علاقة مباشرة بحركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ولها تأثير قوي في سلوك وقرار المستثمر الأجنبي.

✓ الحدود المكانية:

شملت الدراسة عشرين (20) دولة وهي: الجزائر ، مصر، السودان، ليبيا، تونس، المغرب، جيبوتي البحرين، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، مالطا .

✓ الحدود الزمانية:

غطت الدراسة مدة 16 سنة، شملت الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2020، وهي الفترة التي شهدت العديد من التعديلات والإصلاحات في دول MENA عينة الدراسة، مست مختلف المتغيرات المؤثرة في جاذبية الاستثمار، بالإضافة إلى أنها الفترة التي عرفت تحسنا وتطورا في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.

6- المنهج والأدوات المستخدمة:

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، اعتمدت الدراسة على مناهج البحث العلمي التالية:

المنهج التحليلي: وقد تم استخدامه لتحليل تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا معرفة وضعية دول MENA ضمن أهم المؤشرات الدولية والإقليمية.

المنهج الوصفي: والذي يهتم بدراسة ووصف الوقائع وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، وقد تجلّى ذلك من خلال المفاهيم النظرية لبيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، وكمياً بتحديد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، تتركز على بعض البرامج الإحصائية والأدوات القياسية مثل البرنامج الإحصائي STATA، واستخدام منهج حزم البيانات المدجة "Panel Data Model" لتقدير النموذج القياسي أثر بيئة الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول MENA محل الدراسة. والاستعانة بالمراجع الخاصة بالموضوع، ومختلف التقارير والمنشورات الرسمية الصادرة عن بعض الهيئات الدولية، الإقليمية والوطنية المتخصصة، وذات الصلة بموضوع ومتغيرات الدراسة.

7- صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهتها الدراسة، شح وإفتقار بعض حلقات السلاسل الزمنية للمتغيرات إلى توفر البيانات والمعطيات، وحرصا على دقة النتائج وصدق التفسير، تم معالجة بعضها إحصائيا والبعض الآخر تم العدول عنه إلى غيره من المؤشرات التي تتوفر فيها صفة التمثيل وصلاحية التعميم.

8- محتويات الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع، والأهداف المنوطه به، واختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى فصلين :

ففي الفصل الأول كان عبارة عن محاولة للتأصيل النظري لموضوع بيئة الاعمال، وهذا من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول يعرض بعض مفاهيم بيئة الاعمال المقدمة من طرف الباحثين الاقتصاديين ومختلف الهيئات الدولية، مع عرض مبادئه، أما المبحث الثاني فقد تناول عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما المبحث الثالث فُحَصص للدراسات السابقة وأوجه الاختلاف والتشابه .

أما عن الفصل الثاني كان عبارة عن دراسة قياسية لاثريئة الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يعرض بيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA ، أما المبحث الثاني فقد تناول نماذج القياس والاختبارات الإحصائية لبيانات البانل ، أما المبحث الثالث فقد فُحَصص دراسة قياسية لبيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر لدول MENA،

الفصل الأول

بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تعتبر بيئة الأعمال مطلباً أساسياً لجذب الإستثمارات الأجنبية، حيث أن توفر مناخ إستثماري جيد يعد من أهم العوامل التي يرغب المستثمر في توافرها بالدولة، وتتنافس دول MENA على حد سواء في تهيئة بيئة الأعمال لجذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية ، الأمر الذي حفز واضعي السياسات في الدول على زيادة الجهود المبذولة من أجل تحسين بيئة الأعمال.

يعد الإستثمار الأجنبي مظهراً من مظاهر إنفتاح الإقتصاديات و اندماجها في الإقتصاد العالمي، وعاملاً أساسياً في ربط وتفعيل العلاقات الإقتصادية للدول فهو من أشكال الإستثمار المفضلة كونه يوفر الموارد المالية اللازمة للقيام بالبرامج الإستثمارية التي تتضمنها مختلف خطط التنمية في هذه الدول.

يهدف هذا الفصل إلى عرض مفهوم بيئة الأعمال من خلال التعرف على مبادئ و مؤشرات بيئة الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته.

المبحث الأول:

ماهية بيئة الاعمال

تمثل بيئة الأعمال عاملاً أساسياً لجذب وتنمية الإستثمارات الأجنبية، حيث تحقق عملية تكوين الثروة في معظم الدول المتقدمة على مستوى مؤسسات الأعمال، إضافة إلى ذلك تمثل روح التنافسية سمة أساسية لأسلوب أداء الأعمال في تلك الدول.

المطلب الأول : مفهوم بيئة الأعمال

هناك العديد من التعريفات لبيئة الأعمال لكننا سنكتفي بالإشارة إلى بعض منها. وقبل ذلك سنتطرق أولاً إلى تعريف كل من البيئة والأعمال.

- بيئة الأعمال هي "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المؤسسات الإقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجذب الإستثمارات فالبيئة الجيدة للاستثمار لا تحتاج لتشريعات خاصة أو إستثنائية لجذب الإستثمارات بل تكون محمل تشريعاتها مشجعة للإستثمار وهي تشمل جميع جوانب نشاط المؤسسات و محيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية وتأمين الموافقات و التراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل وتسويق الإنتاج في الداخل و الخارج و التعامل النقدي و المالي و الضريبي بل وحتى الجوانب الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية العامة التي تنشط المؤسسات فيها فتؤثر عليها سلباً وإيجاباً".
- كما عرفها البنك العالمي بأنها " مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل التوسع السياسات والسلوكيات الحكومية وكذلك تأثير القوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف المخاطر والعوائق أمام المنافسين".¹
- إن بيئة الأعمال هي " مجموعة من الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر"، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية كما أن العناصر المكونة لهذا المناخ تتفاوت من بلد لآخر نذكر منها سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، الأنظمة و القوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري ، وعلى وجه الخصوص النظام الضريبي وقوانين العمل ، والنظام القضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية وسرعة في حسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر.²

¹ إيمان لطرش و حليلة شايب، بيئة الأعمال ودورها في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة (2002-2017)، عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة، 2017/2018، ص4،5،

² بختة فرحات، بيئة الاعمال وأثرها على التنافسية الدولية- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2009\2010، ص52

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن بيئة الأعمال شاملة لكل العناصر أو المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الداخليين أو الخارجيين في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى بما فيها من متغيرات اقتصادية اجتماعية ثقافية وغيرها من المتغيرات.

المطلب الثاني: مبادئ وأنظمة بيئة الأعمال .

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع بيئة أعمال صحية ومشجعة لترقية الاستثمارات في الشروط التالية : شرط الشفافية و التناسق ، شرط الحركية و شرط الاستقرار.

أولاً: شرط الشفافية و التناسق :

يقتضي هذا الشرط أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة و منتظمة ، وبدون تمييز أو تضارب أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين في البلد الحصول عليها والإستفادة منها، ويتطلب هذا الشرط تحقيق مايلي:

تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة، ذات طابع تشريعي يدعى بقانون الاستثمار، ويعد إستقرار قوانين الإستثمارات من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر الأجنبي على توافرها، من أجل الإطمئنان و الإقدام على الاستثمار، ولا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على بلد تتميز تشريعاته بالغموض. إنشاء جهاز أو هيئة تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب على نظام ترقية الاستثمارات في بلدان MENA أن يتضمن مبادئ أساسيين باعتبارهما ميزتين ضروريتين لتحقيق شرط الشفافية والتناسق وهما:

1. **مبدأ حرية الاستثمار:** يتضمن هذا المبدأ تحقيق إستثمار معين، عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون تمييز أو تصريح مسبق، وذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك.

2. **مبدأ عدم التمييز:** يضمن هذا المبدأ أن تكون المعاملة نفسها وعادلة بين كافة المستثمرين، وذلك من حيث الحقوق و الواجبات المرتبطة بالاستثمار، ولا تعد كافة الإجراءات التحفيزية شرطاً ضرورياً، مقارنة بأهمية ضمان دوام استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطاً بالغ الأهمية.

إذا فإن لخلق مناخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لإستقطاب الاستثمارات وإقامة نظام تحفيز شفاف ومتناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين.

إن إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب معه تغطية معيارين أساسيين وهما:

- معيار التطابق يقتضي وجود توافق بين النظام الخاص لتشجيع الاستثمار (أي الامتيازات الممنوحة) وبين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام.
- معيار تلقائية التعاقد تم إدراجه قصد ضمان التطبيق السليم والصارم لمعيار التطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات و للتقليل من العراقيل التالية:

- الحذر و التحكيم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة للبيروقراطية و القطيعة.
- ثقل إجراءات التنفيذ و التحكيم في حالة وجود نزاعات.

ثانيا: شرط الحركية :

يتعلق هذا الشرط أساسا برأس المال وأدرج لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة و العوائد الناجمة عنها، ويستلزم هذا الشرط مايلي:

1. مبدأ آلية أو تلقائية التحويل: يضمن هذا المبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال و العوائد و الأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية الى البلد الأصلي دون ترخيص مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

2. مبدأ حرية الدخول الى سوق العملات الصعبة : يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال و العوائد ودوامها، يستوجب تحقيق هذا المبدأ، خاصة في بلد يعرف مرحلة الانتقال الى إقتصاد السوق، مايلي:

- وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة مع معدل وحيد.
- تحرير التجارة الخارجية وذلك بغرض ضمان التمويل الضروري لتحقيق وإستغلال المشاريع الاستثمارية.
- إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

ثالثا: شرط الاستقرار :

لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية لبلد ما مع العالم الخارجي، في الواقع يتم تحديد مخطر البلد الذي يتضمن المخاطر السياسية والاقتصادية (مخاطر نزاع الملكية والتأميم، مخاطر الحروب والانتفاضات الأهلية، مخاطر تحويل رأس المال والعملة الصعبة....)، تبعا لدرجة التحقيق الفعال لهذا الشرط، الأمر الذي يقتضي الشعور بالأمان والطمأنينة في البلد المضيف، بمعنى ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة، ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من جهة أخرى.¹

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال.

توجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الأعمال في الدول والتي تعبر عن الأوضاع في دوله ما، كموقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، حيث أنها ليست دقيقة ولكن لديها أهمية بالغة في اتخاذ القرارات أهمها:

أولا: مؤشرات التقييم الإقليمية: ثم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

1. المؤشر المركب لمناخ الاستثمار: تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان استثمار سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة، المحفزة والجاذبة للاستثمار، وهي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز

¹ بحثة فرحات ، مرجع سابق ، ص ص54-56

في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، وسعر الصرف غير مغالى فيه وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي، التجاري والاستثماري.

2. **تقرير التنافسية العربية:** يصدر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت منذ سنة 2003، واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية الى قسمين، العوامل الوظيفية والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية، والعوامل المستدعمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الكاملة، وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحداث ثلاث سنوات وقد صدر لغاية سنة 2012 أربع أعداد من تقرير التنافسية العربية.

ثانيا: مؤشرات التقييم الدولية: تتمثل في:

1. **مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:** تهدف الوكالات والهيئات المعتمدة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية من أجل السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات الاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل فيمايلي:

1.1 **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر شهريا عن مجموعة "prs group" الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أول التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. حيث يستند الى ثلاث مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية التي تشكل نسبة 50% من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25%، والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية، الاقتصادية والتمويلية ويغطي المؤشر 18 دولة عربية بأصل 140 دولة شملها مؤشر 2006.

2.1 **مؤشر اليورومي للمخاطر القطرية :** يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني بمعدل مرتين في العام في مارس و الثاني في سبتمبر ، و يقيس هذا المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعي إستحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس مال المستثمر وأرباحه، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي يسجلها من صفر الى 100 نقطة مئوية بالإستناد إلى نتائج عملية التنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلف وكلما إرتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على إنخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر.

3.1 **مؤشر الانستيتوشنال أنفستور للتقويم القاري:** يصدر عن مجلة الانستيتوشنال أنفستور مرتين سنويا (مارس سبتمبر) منذ عام 1998، يتم تصنيف الدول وفق التدرج من صفر الى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتقييم الدول الى ثلاث درجات: مجموعة المخاطرة المعتدلة، مجموعة المخاطرة المرتفعة، مجموعة المخاطر المرتفعة جدا.

4.1 مؤشر الكوفاس (coface) للمخاطر القطرية : يقيس هذا المؤشر مخاطر عدم قدرة الدول على السداد، ويزر مدى تأثير الالتزامات المالية للشركة بأداء الاقتصادي المحلي وبالأوضاع السياسية ، الاقتصادية، بالاستناد الى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة، الانخفاض المفاجئ في قيمتها ومخاطر الأزمات في القطاع المصرفي، وصنف المؤشر إلى:

أ- درجة الاستثمار A: وتنقسم الى أربع مستويات:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة وسجل السداد جيد جدا وإمكانية بروز المخاطر لعدة القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية، إستقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

A3: بروز بعض الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالة مع تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية ، رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

ب- درجة المضاربة: وتنقسم إلى ثلاث مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية و الاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة سياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في الدولة مما يجعل سجل السداد من سيئ جدا إلى أكثر سوءاً.¹

5.1 مؤشر وكالة دان أند برادسترن للمخاطر القطرية: يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود.

2- مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية ويعتبر أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية، قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، يعتبر كذلك أداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال فيتكون من مؤشرين فرعيين:

¹ فتحي فلاح و ماهر براهمي ، تصنيف المخاطر السياسية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول شمال إفريقيا 2005\2016، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي شعبة : علوم اقتصادية، جامعة العربي التبسي-تبسة، 2017\2018، صص 14، 15.

- مؤشر النمو للتنافسية: يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر تكنولوجيا، مؤشر المؤسسات العامة، مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية
- مؤشر الأعمال التنافسية: يستند إلى مسوحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية.
- حيث يقيس مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيرها على مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية.¹

3- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يصدر من طرف معهد هيريتاج منذ عام 1995 ويقوم بتقييم السياسات الحكومية والأوضاع الاقتصادية سنوياً في 186 دولة، ويبنى هذا المؤشر من منطلق أن الحرية الاقتصادية هي حق من حقوق الإنسان، ونابعة من حقه في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بحرية كاملة، ودون تدخل الدولة سواء في حركة العمالة أو رأس المال والسلع، وتكمن فائدة الحرية هنا في العلاقة الإيجابية بينها وبين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحققة (صحة وبيئة أنظف، ارتفاع نصيب الفرد من الثروة، التنمية البشرية، الديمقراطية، القضاء على الفقر...)، ويقاس المؤشر على أساس اثنا عشر من العوامل الكمية والنوعية مقسمة إلى أربع فئات عريضة هي: سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)، الحجم الحكومي (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالي)، الكفاءة التنظيمية (حرية أداء الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)، الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية) ويحسب المؤشر عن طريق حساب متوسط الحريات الاثنا عشر، ويعطي نفس الوزن لكل مؤشر، ويتم تصنيف البلدان ضمن فئات موزعة من 0 إلى 100 كما يلي:

- أ- حرة من 80 إلى 100
- ب- حرة إلى حد كبير من 70 إلى 79.9
- ت- حرة إلى حد ما من 60 إلى 69.9
- ث- غير حرة إلى حد كبير 50 إلى 59.9
- ج- مقموعة من 0 إلى 49.9

4- **مؤشر التنمية البشرية:** هو مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 من أجل قياس مستوى التنمية داخل أكثر من 180 بلداً في العالم، ويتم حساب هذا المؤشر سنوياً، وينشر ترتيب البلدان وفقاً للنقطة التي حصلوا عليها في تقرير للتنمية البشرية، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي عيش حياة مديدة وصحية تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، صفحة 03) وتنحصر قيمة المؤشر بين صفر وواحد، وكلما كانت

¹ إيمان لطرش وحليمة الشايب ، مرجع سابق ، ص ص 22، 23.

هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية للبلد المعني عالياً، والعكس صحيح، ويغطي المؤشر 188 بلداً وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات كما يلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، الصفحات 17-18):

1. تنمية بشرية مرتفعة جداً : قيمة المؤشر 0.8، أكثر
2. تنمية بشرية مرتفعة: قيمة المؤشر من 0.700 إلى 0.799
3. تنمية بشرية متوسطة : قيمة المؤشر من 0.550 إلى 0.699
4. تنمية بشرية منخفضة: قيمة المؤشر أقل من 0.550¹

5- **مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:** ظهر لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2001 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في شكل مؤشر واحد هو مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وذلك بهدف التعرف على مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاتها وخلق وظائف في سوق العمل وقد تم تطوير هذا المؤشر في سنة 2002 ليصبح مؤشرين:²

-الأول يقيس قسمة القطر من تدفقات هذا الاستثمار عالمياً إلى حصة الناتج الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث مرة واحدة، أما الثاني فهو مؤشر الإمكانات الذي يستند إلى 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي لإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير من الدخل الوطني.

6- **مؤشر الشفافية:** أصدرت منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، مؤشر الشفافية منذ عام 1995 لتنعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المصادر والمعلومات المتعددة تحدد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها.

7- **مؤشر سهولة أدا الأعمال:** يصدر هذا المؤشر سنوياً عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليين في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك خلال وضع أسس لقياس مقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنمية الدول المعنية الذي يعد من العقبات، لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري، يستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات بيئة أدا الأعمال ويرصد

¹ الدكتور عبد المالك بضياف و الدكتورة آمال براهيمية، تحليل أدا الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 ، العدد 02، 2019، ص 789

² فاطمة الزهرة اقبوش، بيئة الاعمال بالمغرب ، جامعة عبد المالك السعدي ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة ، 2021، ص 11

متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من مؤشر بدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.

✓ مؤشر تأسيس المشروع : يتكون من أربعة مؤشرات فرعية، هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني، والحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

✓ مؤشر إستخراج التراخيص: يضم ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص البناء، الفترة الزمنية لإصدار التراخيص، والتكلفة الرسمية لإنجازها.

✓ مؤشر تسجيل الممتلكات: يقيس المؤشرات الثلاثة التالية: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل، والتكلفة الرسمية لإنجاز تلك الإجراءات.

✓ مؤشر الحصول على الائتمان: يتكون من الجوانب التالية وهي قوة الحقوق القانونية، مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية، وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية.

✓ مؤشر حماية المستهلك: يتألف من خمس مكونات فرعية وهي: مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء، ومؤشر قوة حماية المستهلكين.

✓ مؤشر دفع الضرائب: يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي عدد مدفوعات الضرائب سنوياً، الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، ونسبة الضرائب والاشتراكات من إجمالي الأرباح التجارية.

✓ مؤشر التجارة عبر الحدود: يضم المؤشرات الفرعية التالية وهي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، والفترة الزمنية للفصل في النزاعات التجارية.

✓ مؤشر إنفاذ العقود: يقيس ثلاثة جوانب وهي عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، والفترة الزمنية للفصل في القضية، وتكلفة النزاعات التجارية.

✓ مؤشر إغلاق المشروع ويتكون من المؤشرات الثلاثة التالية: معدل استرداد الدائنين، الفترة الزمنية لإعلان الإفلاس، وتكلفة من جهة الشركة المتعثرة.

✓ مؤشر توصيل الكهرباء: يشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، الوقت المستغرق لتوصيل التيار، تكلفة توصيل التيار الكهربائي.¹

8- **مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:** يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستخدم المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 3 مكونات هي:

¹ ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، ص 4، 5.

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية: (يتضمن 21 عنصرا تغطي المؤشرات اقتصادية رئيسية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية: (يتضمن 21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية: (يتضمن 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية، الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمية ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

د- مؤشر الائتماني السيادي: تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى الحصول على تسديد ما يستحق عليها من التزامات، ويعتبر التقييم الائتماني الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشر لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي، الاجتماعي ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.¹

¹ إيمان لطرش، حليلة الشايب، مرجع سابق، ص 23-24-25

المبحث الثاني:

عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت نظرة الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، كذلك الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، في تحديد مفهوم موحد للاستثمار الأجنبي المباشر، كل بحسب المنهج الاقتصادي المطبق، والمدرسة الاقتصادية المتبعة، لذا سنحاول تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب وجهة نظر كل جهة، ليكون مدخلا لبقية دراستنا هذه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريفات بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين

1-تعريف عمر صقر: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر لجزء أو كل من الاستثمار في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع كلياً أو جزئياً، وهذا يتوقف على نوع الاستثمار المرغوب تنفيذه كما أنه يقوم بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة.

2-تعريف عبد السلام أبو قحف: الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.¹

ثانياً: تعريفات بعض المؤسسات والهيئات الدولية

1-تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

أهم ما جاء به صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر: " نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان أي عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

2-تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر:

¹ كاكي عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا "MENA" واقع وآفاق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية 36(2)، ص 150

- ✓ التعريف الأول: يعتبر انه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي بواسطة انشاء او توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع ... الخ والمساهمة في مؤسسة جديدة او قائمة من قبل.
- ✓ ويتمثل التعريف الثاني: في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية او خاصة، كل حكومة كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربط بعضهم ببعض ، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة في ما بينها ، تعبر مستثمرا اجنبيا اذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني ذلك فرع او شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد إقامة المستثمر .¹

3-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه توظيفات اجنبية في موجودات راسمالية ثابتة في دول معينة، وان الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، او من دولة الإقامة أيا كان المستثمر فردا ام شركة ام مؤسسة .

4-تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO)

فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر في بلد ما (البلد الام) اصولا إنتاجية في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارتها .²

المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أشكال الاستثمار:

تتصف اشكال هذا الاستثمار بالتعدد والتنوع، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار او بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب اليها الاستثمار .

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

¹ صارة زعيتري، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 25\02\2019، ص 8، 9

² عبد الحق طير وآخرون ، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة الى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017 ، ص 147

أ- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى بإحدى العمليتين التاليتين:

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى. وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

ب- الاستثمار المشترك: ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيفه والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية. ويمكن تمييز الشكلىن التالين:

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى ونظرائهم المحليين.
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة. وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعنى حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا، وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا، ومنها تعريف صندوق النقد الدولي.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي. الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أ- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.
- ب- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: ويتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجنبى، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي /وأو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية

ت- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل الاتصالات والنقل والبنوك و التأمين و مكاتب الدراسات و الفنادق¹

إضافة الى اشكال أخرى تتمثل في:

أ- شركات متعددة الجنسيات: لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات (MNCs)، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة.

فلقد عرفها جورج دانيق "George Dunning" على أنها تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل. وعرفها ظاهر الطفيلي بأنها شركات يؤسسها افراد او مساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ما تسمى دولة المقر أي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيس وإنشاء الشركة تبعاً لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة، وتخضع لجميع قوانين دولة المقر أو لقوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة.

2

كما عرفها الاقتصادي Venon: على أنها الشركة الأم التي تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة، إلا أن تجمعها لها مصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها:

- الحجم الكبير.
- التشتت الجغرافي.
- التنوع في النشاطات.
- التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة.

ب- شركات مختلطة: لقد تطورت الشركات المختلطة في السبعينات من خلال العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو وهذا قبل توسع العلاقات الدولية بين الدول المتطورة فيما بينها وهكذا تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما تعرف ب (الشركة المختلطة يقتسم فيها الرأسمال والمخاطرة وتكون المساهمة تنظيمية، مالية ، تقنية).

¹ عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2007\2008 ، ص 53،52

² طارق غربي و هشام غربي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية ، research gate، 2022، ص533

تعتبر الشركة المختلطة وسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث كونها تجمع التقنيات والخبرات ، حيث يصبح المستثمر الأجنبي معرض للخطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأس المال، وعليه فإن الدول الاشتراكية سابقا مثلا سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49 زيادة على الرقابة الحسنة للاستثمار الأجنبي المباشر، كذا توجيه الشركات المختلطة، حيث تعتبر في دول العالم الثالث وسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الانجاز وتسيير المشروع ، كذلك تطوير الروابط الاقتصادية.¹

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الطبيعي ان لكل من المستثمر و البلد المضيف له عدد من الأهداف التي تجعل كل منها يسعى الى العمل مع الطرف الآخر لتحقيق أهدافه من أجل الحصول على مصالحه وعادة مايقوم البلد المضيف بالعديد من الإجراءات، منها الإدارية و القانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار فيها مايلي بيان ابرز هذه الأهداف.

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من صاحبها
- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيضة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية اليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها
- تجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الام
- تحقيق الربح في الدول المضيضة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها²
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول MENA واغلب الدول المستثمرة فيها حيث ان كلفة الايدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها، وبالتالي تعد هذه الجوانب عامل مشجع اخر أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة راس المال لديها
- تستفاد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيضة من قلة المخاطر اذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات³

¹ ايمان لطرش و حليلة شايب، مرجع سابق، ص ص 41، 42

² الدكتور حاتم فارس الطاعن ، الاستثمار أهدافه ودوافعه ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2006

³ موفق أحمد و حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 80 ، 2010 ، ص ص 141، 142

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف، تعتمد على العديد من العوامل التي تحدد القرار الاستثماري، هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري.

أولاً: المحددات الاقتصادية: إن مجموعة المحددات والعوامل الاقتصادية التي تتأثر بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي التي تحدد السياسات التي لها دور في جذب هذه الاستثمارات وتنشطها.

1. حجم السوق في الدول المضيفة: عبر عنه باستخدام عدة مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، فكلما كان حجم السوق كبيراً، حفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول MENA.

هذا المحدد بالأخص له تأثير على مردودية الاستثمار حيث يرى المستثمرون الأجانب أهمية هذا العامل في تمويل سوق الدولة بغية تعويض الواردات والقدرة الشرائية للمستهلكين هي الأخرى محددة لحجم السوق بالإضافة لعدد السكان حيث نجد أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدخل الفردي، فالبلدان المحتوية على مستوى أكبر للدخل هي القادرة على تخصيص جانب من مواردها للإدخار. وبالتالي تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الدول الصغيرة المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية تكون محل اهتمام خاص للشركات الأجنبية (المناطق الحرة).

2. النمو الاقتصادي: يؤثر ارتفاع معدل النمو تأثيراً كبيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن ارتفاع معدل هذا الأخير مرهون بزيادات نشاط الاستثمار الأجنبي، بمعنى آخر تشجيع الادخار وتخصيص رأس المال والعمل، إلى جانب التخفيض من معدلات التضخم يمكننا من بلوغ معدلات فائدة حقيقية، ومعدلات صرف حقيقية وتنافسية وموازن مدفوعات ملائمة لديناميكية السوق.¹

إن تحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة، ويرجع التدفق المتزايد للاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأكثر تقدماً إلى حد كبير إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول، حيث توجد علاقة ارتباطية قوية بين معدل النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي للمجتمع، فكلما كان معدل النمو مرتفعاً فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع الأسواق الداخلية بها، وعليه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي.²

¹ صارة زعيتري، مرجع سابق، ص 15

² شريط زينة، محروق بشرى، محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ص 30، 2020/2019، ص 30

3. **درجة الانفتاح الاقتصادي:** يميل الاستثمار الأجنبي الى التوجه الى الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري او على عناصر الإنتاج لما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي اختلالات في الأسواق بمعنى انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرا كلما كان الاقتصاد الوطني مليى بالاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات الى الناتج الداخلي ودرجة تركيز الصادرات بالإضافة الى التخفيضات في القيود التعريفية والغير التعريفية .

4. **الناتج المحلي الإجمالي :** يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي اهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قراه الاستثماري لذلك على اعتبار ان معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة ويعكس مدى استغلال عناصر الإنتاج ودرجة النمو في الاقتصاد الوطني ويستخدم لتعبير عن حجم السوق المحلي لدولة اذ ان النمو السريع لناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لانه يخلق فجوة في موارد الدولة المضيفة فانها ستطلب استثمار من خلال عرض شروط تفصيلية للاستثمار الأجنبي المباشر فقد اثبتت دراسة (kasibhalta 1996) عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية ، ان النمو الناتج المحلي الإجمالي يلعب دور هام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .¹

5. **عبء الدين الخارجي:** قد يؤثر الدين الخارجي مقاسا بنسبة المدفوعات لخدمة الدين ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثيرا سلبيا قويا على معدل الاستثمار الأجنبي في أي بلد، فالنسبة المرتفعة لمدفوعات خدمة الدين تعني توافر موارد أقل للاستخدام الكلي، الأمر الذي يؤثر سلبيا وبشكل مباشر على معدلات الاستثمار الأجنبي، كما أن النسبة المرتفعة للديون الخارجية إلى الناتج المحلي التي تشير إلى أن البلد المثل بالديون قد تثبط الاستثمار الأجنبي وذلك لأن جانبا هاما من عوائده يتعين استخدامه مستقبلا في سداد الديون الخارجية، ومن ثم فإن تأثيره على الاستثمار يماثل تأثير الضريبة والحوافز السلبية. وعلاوة على هذا، فإنه إذا أدى الدين الخارجي الكبير إلى قيام صعوبات في الوفاء بالتزامات خدمة الدين، فقد تتأثر العلاقات مع المقرضين الخارجيين بصورة سلبية، ومن ثم يقل حجم التمويل التجاري الذي يمكن للبلد الحصول عليه. وقد يؤدي هذا بدوره إلى جعل تمويل الاستثمار الأجنبي أكثر صعوبة أو أعلى تكلفة، نظرا لأن الواردات تمثل مكونا رئيسيا للمشروعات الاستثمارية

6. **مستوى التنمية الاقتصادية:** الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والاستثمار الإنتاجي بصفة خاصة يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، والارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي في المجتمع. وتخضع التنمية الاقتصادية لمجموعة من العوامل كاستعمال تكنولوجيا

¹ داداي الصادق ، صوري عبد الرحمان ، دامون رشيد ، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2017، 2018، صص 19، 20،

متطورة مع إدخال التجديد والتنوع في المنتجات، كما تتميز بوجود وفرة في الموارد البشرية المؤهلة غير المكلفة، وتكثيف في النشاطات الخاصة بالبحث والتطوير للوصول بالبلد المضيف إلى المحافظة على مستوى تنافسي عالي.

وفي نفس المجال فإن وضعية المنشآت القاعدية وخدمات التوزيع والدعم تؤثر على تكاليف الاستثمار، لذلك فإن توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج بتكاليف منخفضة ووجود حرية التنقل والتصدير كلها أمور تخدم المستثمر الأجنبي الذي يهدف إلى تحقيق عائد مرتفع على استثماراته.

7. الاستقرار السياسي: من أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفع الشركات الأجنبية إلى التوقع في الاقتصاديات المستقرة سياسيا، فمن خلال بعض الدراسات التطبيقية أثبتت أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بما أننا نقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تكون البنية التي يتم فيها الاستثمار، وبما أن مكونات هذه البنية متغيرة، متداخلة ومتكاملة، فإنه لا يمكن استبعاد الاستقرار السياسي من مجمل هذه الأوضاع حيث أن تمتع القطر المضيف للاستثمار الأجنبي بالاستقرار السياسي يعتبر أمرا ضروريا، فعدم وجود استقرار سياسي واقعيا كان أو محتملا لا يشجع على الاستثمار لأنه يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم، بل وحتى إلغاء مشاريعهم، بل وحتى إلغاء مشاريعهم السابقة وقطع تحويلاتهم.

8. السياسات الجبائية والنقدية: هناك العديد من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يكون لها نتائج على استثمارات الشركات الأجنبية المباشرة لأنها تؤثر بطريقة مباشرة على تكاليف الاستثمار كالأنظمة المتعلقة بالأجور والأسعار وسياسات معدل الصرف والفائدة إذ نجد مثلا أن معدل الضريبة على الشركات لها تأثير مباشر على مردودية الاستثمار وهناك من جهة أخرى إجراءات ذات طابع نقدي تنعكس على الاستثمار عن طريق التحكم في التغيرات المرتبطة بالأسعار . ووجود هذه السياسات الجبائية والنقدية يركز أساسا على وجود نظام مالي قوي ومتوازن

9. الخصوصية: تولى السياسات الاقتصادية أهمية كبيرة للقطاع الخاص لما له من دور إيجابي في تفعيل الأداء الاقتصادي وفي هذا المجال انطلقت عدة دول في تطبيق برامج كبرى لتحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص بسبب انعدام الموارد المالية الضرورية للقيام بالمشاريع الاستثمارية وقد حظيت عملية الخصوصية باهتمام كبير لدى المستثمرين الأجانب خاصة في قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية وخدمات التوزيع وقطاع الإعلام.

10. تامين الموارد البشرية: يحتاج المستثمرون الأجانب إلى طاقات بشرية ذات قدر كاف من التدريب والخبرة لتولي مهام تشغيل المشاريع الكبرى ونجاح ولهذا تحظى هذه القوة البشرية بالاهتمام والعناية في إطار أنظمة تربوية وتكوينية عالية المستوى من أجل الإسراع بالنمو والإنتاجية بالإضافة إلى تكوين مقاولين حيويين.

11. الإطار القانوني التنظيمي: يشكل الجانب التشريعي أحد المكونات الرئيسية لما أُصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار وقد قامت بعض الدول منذ مطلع السبعينات بوضع قوانين خاصة بمعاملة الاستثمار الخاص وذلك في إطار سعيها إلى تحسين قدراتها التنافسية في جذب الاستثمارات حيث هدفت هذه القوانين في جانب منها إلى التحفيز من أثر التشويهاات الهيكلية في الاقتصاديات الوطنية على الاستثمارات من خلال استثناء هذه الأخيرة من أحكام بعض القوانين مثل التسعير الجبري للمنتجات والقيود على النقد الأجنبي... إلخ

كما هدفت في جانب آخر إلى منح الاستثمارات الخاصة والأجنبية العديد من الحوافز والامتيازات الضريبية والإعفاءات من الرسوم الجمركية بما يكفل زيادة فرصة تحقيق الربح إضافة على ذلك تضمنت قوانين الاستثمار عددا من الضمانات التي تتعلق بتحويل أصل الاستثمار وعوائده إلى الخارج وعدم قيام السلطات بتأميم المشروع أو مصادره إلا لمصلحة عامة وبعد دفع تعويض للمستثمر¹.

ثانيا: المحددات السياسية

تتعلق المحددات السياسية أساسا بمدى توفر الاستقرار السياسي، والذي نعني به توفر الامن والطمأنينة ويؤثر المناخ السياسي في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الاعمال ، فالمستثمر الأجنبي غالبا لا يغامر بامواله في بلد يعرف بثورات وانقلابات عسكرية او عمليات إرهابية ن وقد يصبح الامر مكلفا في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث تلزم الحكومة الجديدة بما منحه الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات او تعهدات، إلا أن ذلك لا يعني ان المستثمر لا يستثمر في الدول غير المستقرة سياسيا، فهو يقدم على ذلك إذا كان الربح كبيرا أو مجزيا بصورة غير عادية.

ثالثا: المحددات القانونية

تتعلق المحددات القانونية بوجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار، وتعد من العوامل التي تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتضمن الدول وجود إطار تشريعي من خلال:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية الاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر التي تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفردية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.²

¹ صارة زعيتري ، مرجع سابق ، ص ص 16-17-18

² شريط زينة ومحروق بشرى، مرجع سابق، ص32،33

المبحث الثالث :

الدراسات السابقة وأوجه الاختلاف والتشابه

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

- دراسة ولاء مجدي رزق ومنى أبو العطاء حليم (2021) بعنوان بيئة الاعمال السعودية و تأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و لأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية 2030 والتي هدفت الى تعزيز بيئة الاعمال بالمملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية ووضع عدد من التوصيات والمقترحات اللازمة لتدعيم تحسين مناخ الاستثمار وفق المنهج التحليلي والاستقرائي وكان ابرز نتائجها انها توصلت الى وجود علاقة إيجابية قوية بين تحسين بيئة الاعمال وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في المملكة .
- دراسة بكطاش فتيحة و بوعزارة أحلام (2020) بعنوان تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الاعمال في الجزائر والتي هدفت الى تسليط الضوء على وضعية مناخ الاعمال الجزائري والسعي الى ابراز اهم الصعوبات والمعوقات التي يواجهها مناخ الاعمال في الجزائر وفق المنهج الوصفي والتحليلي وكان ابرز نتائجها محاربة الفساد المتفشي خاصة في القطاعات الحساسة وكذا يسودها مناخ غير تنافسي مقارنة مع دول عربية مجاورة لها .
- دراسة مخلوف عز الدين وبن يحيى سعاد (2022) بعنوان تقييم بيئة أداء الاعمال الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشرات التصنيف الدولية والتي هدفت الى تقييم بيئة الاعمال وقياس مدى جاذبيتها او طردها لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التركيز على الحالة الجزائرية وفق المنهج الوصفي والتحليلي والتجريبي وكان ابرز نتائجها وجود علاقة طردية بين بيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر .
- دراسة وسعي رابع ورملي محمد (2021) بعنوان اثر بيئة الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2020) والتي هدفت الى اثر محددات بيئة الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، خاصة وان سياسات الدولة في الوقت الحالي تهدف الى استقطاب اكبر قدر من هذه الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية واستخدمت الأدوات الإحصائية وبرنامج الفيزو لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي والتحليلي وكان ابرز نتائجها ان بيئة الاعمال تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لمؤشر الكفاءات المتخرجة من التعليم العالي .
- دراسة عبد المالك بضياف و امال براهيمية (2019) بعنوان تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي هدفت الى تحليل مناخ الاعمال في الجزائر وفق مجموعة مختارة من المؤشرات التي تصدرها هيئات ومؤسسات دولية إقليمية ، وكذا تسعى الى تحسين مناخ اعمالها من اجل جذب المزيد من التدفقات الاستثمارات الأجنبية ، وفق المنهج الوصفي والتحليلي وكان ابرز نتائجها انخفاض

مستوى الأداء ضمن المؤشرات المختلفة لمناخ الاعمال وهذا ما أدى الى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموافدة اليه .

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة hykmete bajriami (2019) بعنوان بيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في كوسوفو : نظرة عامة على العلاقات بين الإصلاحات المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر والتي هدفت الى تحليل مجموعة الإصلاحات من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الاعمال ، واستخدمت الأداة الإحصائية الملاحظة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي والتحليلي وكان ابرز نتائجها تحسين بيئة ممارسة الاعمال من اجل جذب اكبر عدد من الأجانب الاستثمارات المباشرة .
- دراسة jennifer Tobin and Susan- Ackerman (2004) بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاعمال في البلدان MENA : تأثير معاهدات الاستثمار الثنائية والتي هدفت الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المنهج

الجدول رقم (1-1) : الدراسات السابقة

الدراسة	العنوان	الاهداف	المنهج	الاداة	أبرز النتائج
مجلة ولاء مجدي رزق ومنى أبو العطاء حليم 2021	بيئة الاعمال السعودية و تأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية 2030	تعزيز بيئة الاعمال بالمملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية	تحليلي واستقرائي		وجود علاقة إيجابية قوية بين تحسين بيئة الاعمال وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في المملكة
مجلة بكطاش فتيحة و بوعزارة أحلام	تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الاعمال في الجزائر	تسليط الضوء على وضعية مناخ الاعمال الجزائري والسعي الى ابرز اهم المعوقات التي	وصفي وتحليلي		محاربة الفساد المتفشى خاصة في القطاعات الحساسة

			يواجهها مناخ الاعمال في الجزائر		
مجلة مخلوف عز الدين وبن يحيى سعاد 2022	تقييم بيئة الاعمال الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشرات التصنيف الدولية	تقييم بيئة الاعمال وقياس مدى جاذبيتها او طردها لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	وصفي تحليلي تجريبي	الاستبيان	وجود علاقة طردية بين بيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر
مجلة وسعي رابح ورملي محمد 2021	اثر بيئة الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	اثر محددات بيئة الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	وصفي تحليلي		بيئة الاعمال تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لمؤشرات الكفاءات المتخرجة من التعليم العالي
مجلة عبد المالك بضياف وامال براهيمية 2019	تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	تحسين مناخ الاعمال من اجل جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية	وصفي وتحليلي		انخفاض مستوى الأداء ضمن المؤشرات المختلفة لمناخ الاعمال وهذا ما أدى الى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة اليه
Hykmete bagriami (2019)	بيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر	تحليل الإصلاحات من اجل جذب	الوصفي والتحليلي		تحسين بيئة ممارسة الاعمال من اجل جذب اكبر عدد من

الأجانب الاستثمارات المباشرة			الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الاعمال	في كوسوفو : نظرة عامة على العلاقة بين إصلاحات المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر	
وجود علاقة ضعيفة بين معاهدات الاستثمار الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر			تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاعمال في البلدان : MENA تأثير معاهدات الاستثمار الثنائية	Jennif topin and susan Rose- Ackerman (2004)

المصدر : من اعداد الطالبين

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- اتحدت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو وجود علاقة طردية بين بيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وظفت الدراسات السابقة منهج الوصفي والتحليلي باستثناء دراسة ولاء مجدي رزق ومنى أبو العطاء حليم (2021) التي اعتمدت على الاستقراء .
- في حين يتضح وجه الاختلاف في ان هذه الدراسة تختلف في بيئة التطبيق ، حيث طبقت هذه الدراسة في دول MENA أي شمال افريقيا والشرق الأوسط في حين ان معظم الدراسات السابقة طبقت على بعض الدول ، كذلك في الفترة الدراسية حيث كانت الحدود الزمنية للدراسة من 1980 الى 2020 .

خلاصة الفصل الأول :

تعتبر بيئة الاعمال الأساس الذي يمهد طريق التوسع والنجاح لأي نشاط اقتصادي و تلعب دورا حيويا لاغنى عنه بالنسبة لجميع اقتصاديات الدول ، اذ يعد المناخ الجيد كمقياس للوصول الى تنمية اقتصادية ، حيث يؤدي الى رفع العائد وزيادة القدرة على التنبؤ مما يؤدي الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، ويتضح أيضا ان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بانتقال رؤوس الأموال من دولة الى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري ، كما عملت الدول على تحسين مناخ الاستثمار واتباع سياسات اقتصادية مناسبة واستخدام العديد من الحوافز والتحسينات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها ، وذلك لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر بيئة الأعمال والاستثمار

الأجنبي المباشر في دول MENA

تمهيد:

سعت دول MENA إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية عديدة، إذ أحدثت تغييرات على مستوى مؤسساتها الاقتصادية، كما قامت بتعديلات مكثفة في مؤسساته المالية، ويتجلى ذلك من خلال سن حزمة من القوانين التي تهدف على تهيئة أرضية الاستثمار المناسبة، من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. كما تحاول الدراسة تسليط الضوء على مؤشرات بيئة الأعمال ومدى مساهمتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لدول MENA.

المبحث الأول :

بيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA

المطلب الأول: واقع بيئة الاعمال في دول MENA.

أولاً: دول منطقة المينا MENA

تشكل منطقة "المينا" من مجموعة الدول التالية :

الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، العراق، الأردن، البحرين، الامارات العربية المتحدة، السعودية، الكويت، السودان، مصر، الصومال، اليمن، سلطنة عمان، سوريا، فلسطين، قطر، لبنان، إيران. حسب البنك الدولي.

ثانياً: مصطلحات جديدة للمينا MENA

1-منطقة MENAP:

اعتباراً من أبريل 2013، بدأ صندوق النقد الدولي باستخدام منطقة تحليلية جديدة تسمى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) Middle East North african Afghanistan and Pakistan)، وبذلك أضاف صندوق النقد الدولي أفغانستان وباكستان الى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

2-منطقة MENAT:

وهناك مصطلح جديد آخر يسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا (Middle East and North African) (MENAT) Afghanistan and Pakistan Turkey). وقد فرضته ظروف عدم الاستقرار في المنطقة بسبب الموارد الغنية وخاصة النفط والغاز، وأيضاً الموقع والمتميز بين القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوروبا)، دائماً ما ادخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صراعات منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، لا سيما بوجود إسرائيل دولة يهودية بين الدول العربية والإسلامية، واحتدام الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واندلاع الحرب الإيرانية العراقية. والصراع بين إيران والسعودية، وتصاعد الارهاب، وقد وصل الصراع في المنطقة على أعلى قمة له حتى الآن في القرن الحادي والعشرين، بالتزامن مع حوادث مثل تدخل الولايات المتحدة في العراق في عام 2003 وما تلاه من حرب العراق، وحادثة الربيع العربي، الذي نشر الحرب في جميع أنحاء المنطقة مثل الحرب الأهلية السورية، والحرب الأهلية الليبية والحرب الأهلية اليمنية.

ثالثا: واقع مؤشر بيئة الأعمال في دول MENA

استحدثت بيئة الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي والمنظمات الدولية، حيث شهدت دول MENA تنوعا كبيرا في بيئة الأعمال بين دولها المختلفة وتلعب دورا حيويا في الاقتصاد العالمي بفضل موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية والبشرية، وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية المتمثلة في بدا النشاط التجاري، تسجيل الملكية حماية المستثمرين، دفع الضرائب، الحصول على الائتمان

1. بدء النشاط التجاري: تشمل مجموعة المؤشرات الخاصة ببند بدء النشاط التجاري جميع الإجراءات المطلوب من الدول العمل على تحسينها حتى يتسنى لرجال الأعمال البدء في ممارسة نشاطهم التجاري في أسرع وقت ممكن.
2. تسجيل الملكية: يعتبر تسهيل إجراءات نقل سند الملكية من البائع الى المشتري من المميزات التي يهتم بها المستثمر بالدرجة الأولى، حيث يفيد سند ملكية العقار التجاري في تمكين مالكة من استخدامه لدى البنوك إذا احتاج المستثمر إلى توسيع نطاق أعماله وتقديمه كسند ضمان لاخذ قرض جديد.
3. حماية المستثمرين: حيث يركز هذا المؤشر على الوسائل المتبعة من أجل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الإدارة، بعدم إساءة استخدام نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم. تقاس قيمة هذا المؤشر بناء على استقصاء يشمل محامين من مؤسسات قطاع الأعمال وشركات الوساطة في الأوراق المالية مع الاخذ بعين الاعتبار القوانين المنظمة لتداول الأوراق المالية والشركات.
4. دفع الضرائب: يقيس الضرائب والمساهمات التي تجمعها الحكومة إضافة إلى مساهمات الحكومة وأصحاب العمل التي تدفع إلى صناديق التقاعد الخاصة، وقد تم استبعاد ضريبة القيمة المضافة من المؤشر التي تؤثر على الأرباح المحاسبية.¹

الجدول (1-2): بيانات ترتيب البلدان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الترتيب (1-190)		درجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (0-100)		عدد الإصلاحات	
تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020	الاقتصاد
157	48.5	48.6	2	0	الجزائر
43	70.1	76.0	2	9	البحرين
112	58.4	60.5	6	3	جيبوتي

¹ بوزانة أيمن، حمدي ولاء، واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال (2020-2011)، مجلة جديد الاقتصاد المجلد 17، العدد 1، 2022، ص 150، 151.

4	5	60.1	58.5	114	مصر
0	2	58.5	58.6	127	إيران
0	0	44.7	44.7	172	العراق
3	4	69.0	61.3	75	الأردن
7	2	67.4	62.6	83	الكويت
1	0	54.3	54.4	143	لبنان
0	0	32.7	32.7	186	ليبيا
2	1	66.1	65.5	88	مالطا
6	4	73.4	71.7	53	المغرب
4	0	70.0	68.8	68	عمان
3	4	68.7	66.7	77	قطر
8	5	71.6	63.8	62	السعودية
0	0	42	41.5	176	سوريا
3	4	68.7	67.2	78	تونس
4	3	80.9	81.6	16	الإمارات العربية المتحدة
0	1	60.0	59.7	117	الضفة الغربية وقطاع غزة
0	0	31.8	30.7	187	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.¹

الجدول المقدم يحتوي على بيانات عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في عدد من الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) للعامين 2019 و2020. يشمل الجدول الترتيب العام للدول، درجات سهولة ممارسة الأعمال، وعدد الإصلاحات المنفذة في تلك الدول.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

الدول ذات الأداء العالي:

- الإمارات العربية المتحدة: حققت المرتبة 16 بدرجة 81.6 في عام 2020، وتعتبر الأعلى أداءً بين الدول العربية المدرجة في الجدول. تم تنفيذ 3 إصلاحات في 2020 مقارنة بـ 4 إصلاحات في 2019.
- البحرين: جاءت في المرتبة 43 بدرجة 70.1 في 2020، مع 2 إصلاحات في 2020 مقارنة بـ 9 إصلاحات في 2019.

¹ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، (2020)، البنك الدولي.

- المغرب :احتلت المرتبة 53 بدرجة 71.7 في 2020، وتم تنفيذ 4 إصلاحات في 2020 مقارنة بـ 6 إصلاحات في 2019.

الدول ذات الأداء المنخفض:

- ليبيا :جاءت في المرتبة 186 بدرجة 32.7 في 2020 بدون أي إصلاحات منذ 2010.
- اليمن :في المرتبة 187 بدرجة 30.7 في 2020 بدون أي إصلاحات منذ 2010.
- سوريا :في المرتبة 176 بدرجة 41.5 في 2020 بدون أي إصلاحات منذ 2010.

الدول ذات الإصلاحات الكبيرة:

- جيبوتي :نفذت 6 إصلاحات في 2020، بزيادة عن 3 إصلاحات في 2019، وارتفعت درجتها من 58.4 في 2019 إلى 60.5 في 2020.
- السعودية :نفذت 5 إصلاحات في 2020 مقارنة بـ 8 إصلاحات في 2019، وارتفعت درجتها من 63.8 في 2019 إلى 71.6 في 2020.
- مصر :نفذت 5 إصلاحات في 2020 مقارنة بـ 4 إصلاحات في 2019، وارتفعت درجتها من 58.5 في 2019 إلى 60.1 في 2020.

الدول التي لم تشهد إصلاحات:

- العراق، لبنان، سوريا، اليمن، ليبيا :لم تشهد أي إصلاحات من 2010 إلى 2020، مما أثر سلبيًا على درجاتهم وترتيبهم.

الاتجاهات العامة:

- معظم الدول العربية شهدت تحسناً في درجة سهولة ممارسة الأعمال بين 2019 و 2020، مع تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.
- الدول التي نفذت إصلاحات أكبر شهدت تحسناً ملموساً في ترتيبها ودرجاتها، بينما الدول التي لم تنفذ إصلاحات تراجعت في ترتيبها ودرجاتها.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي منطقة متنوعة تحمل إمكانيات نمو لم تتجسد بعد، وعلى الرغم من التحديات الجغرافية السياسية التي تواجهها هذه الدول ، فهي تتمتع بموقع جغرافي متميز في ملتقى الطرق مع أوروبا وإفريقيا وآسيا وسكان من الشباب الذين تزداد نسبة التعليم بينهم ، وإمكانيات عظيمة في قطاعات مثل مصادر الطاقة المتجددة والتصنيع والسياحة وخدمات تنمية الأعمال ن وعلى مدى العقود السابقة ، نفذت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإصلاحات لزيادة الانفتاح الاقتصادي والتنوع وتنمية القطاع الخاص ، أدت هذه الإصلاحات بصفة مبدئية الى زيادة الاستثمار ونمو تجاري واقتصادي . ولكن هذه الإصلاحات لم تكتمل ولم تعالج القضايا الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتضمن المنطقة 22 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمثل 6% من سكان العالم، وهي بذلك تعادل عدد سكان الاتحاد الأوروبي، وتحتوي 60% من احتياطي النفط العالي (797.04 مليار دولار)، و45% من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي (2.8413 كوادريون قدم مكعب). وبذلك هي مصدر مهم للاستقرار الاقتصادي العالمي.

أولاً: واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا MENA

تعتمد بلدان منطقة المينا " MENA"، على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهدافها التنموية وتحقيق نمو طويل الأمد، من خلال تشجيع نفاذ صادراتها إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وجذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي لبلدان المنطقة.

وقد توقع معهد التمويل الدولي، أن التدفقات المالية نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA من المتوقع أن ترتفع على 182 مليار دولار خلال العام 2018 بفضل إصدار سندات سيادية وتدفقات بنكية، ومع ذلك يرى المعهد أن الاستقرار السياسي والاصلاحيات الاقتصادية اللازمة لتحسين بيئة الاعمال مازالت تشكل قيوداً على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن دائماً عند المعهد، فإن ارتفاع أسعار البترول والتعاملات بالدولار الأمريكي وتزايد الأصول الأجنبية في الاحتياطات الحكومية تجعل الدول المصدرة للبترول في منطقة "المينا" أقل تعرضاً للمتعاب التي تواجه الأسواق الناشئة حالياً. أما الدول المستوردة للبترول في منطقة المينا بدأ يظهر عليها بوادر التعرض لمخاطر الخسائر التي تتكبدها الأسواق الناشئة هذا العام حتى الآن من هبوط عملاتها وأسعار أسهم شركاتها لاسيما في تركيا وإيران

يشير المنتدى الأوروبي المتوسطي، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدراً مهماً لرأس المال بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن كان للأزمة الاقتصادية لعام 2008 وبداية الربيع العربي تأثير سلبي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على منطقة المينا بشكل كبير خلال الفترة (2009-2012) مقارنة بالفترة (2005-2008). وفقاً لأرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفضت التدفقات بنسبة 27% في المتوسط بين عامي 2008 و 2009 وبنسبة 13% بين عامي 2009 و 2010، ووصلت إلى 11 مليار دولار في عام 2010.

وحسب الاونكتاد، فإنه من خلال الفترة 2008-2013 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مجموعة البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة المينا بنسبة 45%، بينما انخفض معدل 61% في دول مجلس التعاون الخليجي وكانت اليمن مصر وليبيا، وإلى حد أقل تونس، من أكثر الدول تضرراً.

يشير المنتدى الأوروبي المتوسطي (FEMISE) في تقرير جديد إلى وجود عدة معايير حاسمة في قرار الاستثمار في منطقة "المينا" منها:

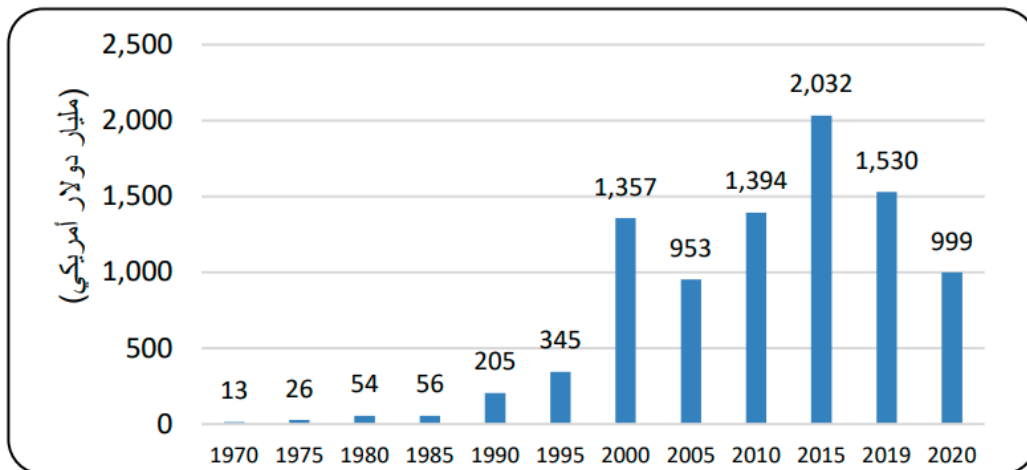
- مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- الروابط الثقافية
- المسافة باعتبارها من المحددات الرئيسية لقرار الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في بلد أجنبي (هامش واسع).

- وجود اتفاقيات التجارة الإقليمية، تؤثر تأثيراً كبيراً على الاستثمار الأجنبي في منطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
 - وجود الروابط الثقافية، تلعب دوراً هاماً في هذه البلدان: مشاركة نفس الدين ونفس اللغة تشجع الاستثمار في هذه الدول أكثر من أي منطقة أخرى
 - اتفاقات الاستثمار الثنائية من جانبها تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبقية العالم
 - الجودة المؤسسية، تعتبر عامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تجذب الديمقراطية والاستقرار السياسي وانعدام الفساد وحرية الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر مع احترام سيادة القانون وغيرها من مؤشرات الاعمال التجارية.
 - في حين أن الاستقرار السياسي من شأنه تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنطقة¹
- كما بدأ الانخفاض في سنة 2014 ليلغ 52.5 مليار دولار بنسبة قدرها 52 % حيث تأثرت كل من الامارات والسودان و السعودية وسلطنة عمان وموريتانيا والكويت والبحرين والجزائر ثم يرتفع ليصل الى حوالي 45 مليار دولار سنة 2020 بمعدل 5% من الاستثمار العالمي، اذ ان الدول MENA مثلت حوالي 67% من الاستثمارات العالمية لسنة 2020، في حين مثلت الدول الناشئة حوالي 51% والدول المتقدمة 33% من حجم الاستثمارات المتدفقة في العالم.²

ثانياً: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم :

نما الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم بنحو 9.2 في المائة من خلال الفترة (1970-2020)، ليصل حجم الاستثمار العالم نحو 998.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بنحو 13.3 مليار دولار أمريكي في عام 1970.

شكل (1-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم خلال الفترة (1970-2020)



المصدر: قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة والتنمية (UNCTAD).

¹ كاكي عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 162-163-164

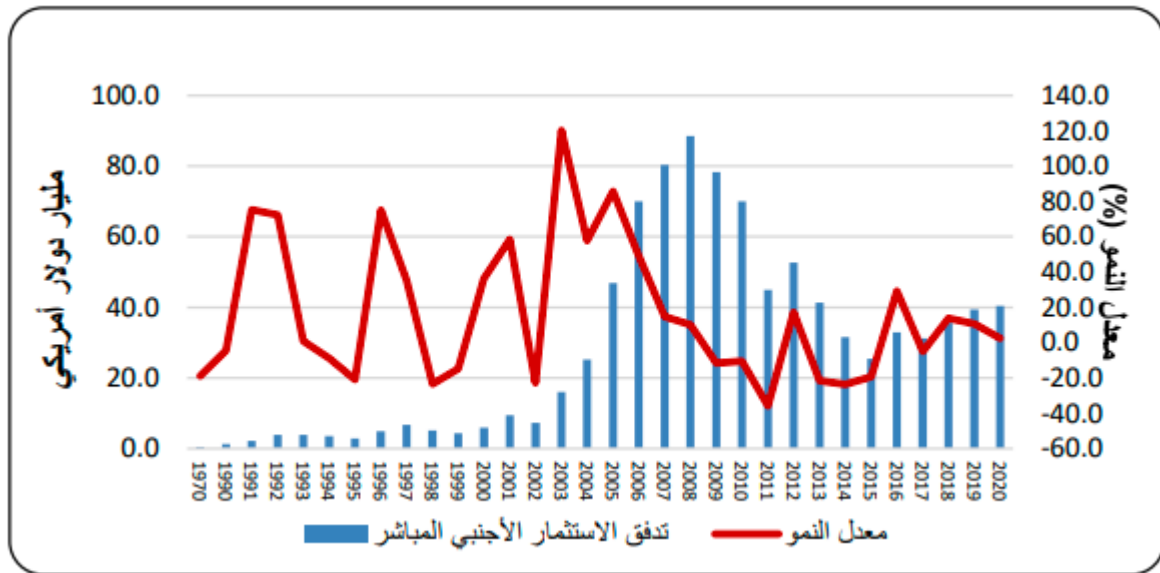
² طارق غربي، هشام غربي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2022، ص 535.

خلال عام 2020 لاسيما في اعقاب جائحة كوفيد 19، تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم 531 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 34.7 في المائة مقارنة بعام 2019 ن وذلك نتيجة الإغلاق التام في أغلب الدول من أجل التصدي لجائحة كوفيد 19 حيث أدى ذلك إلى تراجع المشاريع الاستثمارية القائمة في العديد من الدول وإعادة تفكير الشركات المتعددة الجنسيات في إعادة تقييم مشاريعها الجديدة في ظل إنتشار جائحة كوفيد 19.

ثالثا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول MENA

نمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى دول المينا بنحو 4.9 في المائة خلال الفترة (1970-2020) لتبلغ نحو 40.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بنحو 502 مليون دولار أمريكي في عام 1970، شكل (2).

الشكل (2-1): معدل نمو وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA



المصدر: قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

في عام 2020 وبالرغم من جائحة كوفيد -19، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المينا بنحو مليار دولار أمريكي ما يعادل حوالي 2.5 في المائة لتصل إلى حوالي 40.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 39.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019.¹

الجدول (3-1): تطور التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في دول MENA من 2010-2020.

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المنطقة/الدولة
1125.41	1381.89	1466.08	1232.34	1636.30	-584.53	1506.73	1696.87	1499.45	2580.63	2301.23	الجزائر
1006.65	941.76	1654.26	1426.06	243.35	64.89	1518.62	3728.72	1545.21	23.09	155.85	البحرين

¹ - محمد إسماعيل وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربي 2022، سلسلة كتاب المعرفة رقم 41، ص 20، 18.

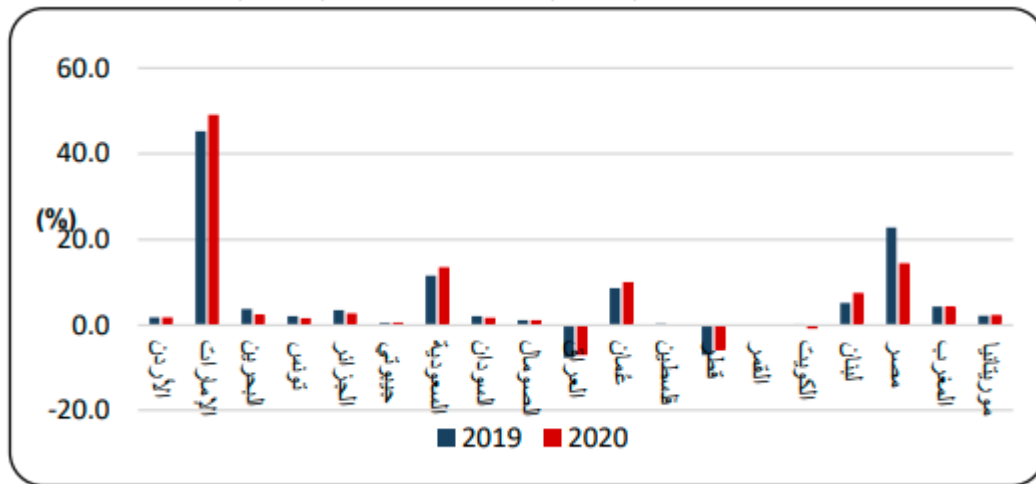
240.00	181.91	170.00	165.00	160.00	124.00	153.00	286.00	110.00	79.00	36.50	جيبوتي
5851.80	9010.00	8141.30	7408.70	8106.80	6925.20	4612.00	4256.00	6031.00	-483.00	6385.60	مصر
2895.50-	-3075.60	-4885.10	-5032.40	-	-	-	-	3400.40	1882.30	1396.20	العراق
726.06	915.77	954.93	2029.72	1552.96	1600.28	2178.45	1946.76	1548.31	1485.92	1688.59	الأردن
318.97-	104.41	204.01	348.12	418.75	310.55	953.46	1433.63	2872.58	3259.07	1304.63	الكويت
3067.05	2128.33	2653.92	2522.41	2568.49	2159.29	2862.51	2661.09	3111.31	3137.05	3708.38	لبنان
..	..	..	..	..	..	..	702.00	1425.00	588.75	1909.00	ليبيا
1763.11	1599.13	3558.88	2686.03	2157.15	3254.80	3561.24	3298.10	2728.36	2568.43	1573.86	المغرب
4092.76	3124.62	4190.51	2918.08	2265.28	-	1287.39	1612.48	1365.41	1752.93	1243.17	سلطنة عمان
2433.93-	-2812.64	-2186.26	985.99	773.90	1070.88	1040.39	-840.38	395.88	938.52	4670.33	دولة قطر
5486.10	4562.00	4247.00	1419.00	7453.00	8141.00	8012.00	8865.00	12182.00	16308.00	29233.00	السعودية
464.00	447.00	408.00	369.00	330.00	303.00	261.00	258.00	107.33	102.00	112.00	الصومال
52.00	175.65	251.63	188.34	296.70	102.90	159.70	175.71	58.41	349.31	206.28	فلسطين
716.94	825.40	1135.79	1065.30	1063.77	1728.37	1251.28	1687.88	2311.00	-	-	السودان
..	..	..	..	..	..	..	..	..	804.16	1469.20	سورية
652.12	844.80	1035.94	880.79	885.00	1002.74	1063.80	1116.54	1603.19	1147.91	1512.51	تونس
19884.47	13787.47	10385.29	10354.22	9604.77	8550.90	11071.54	9764.91	9566.65	7152.10	8796.77	الإمارات
..	-370.98	-282.10	-269.85	-561.00	-15.45	-233.11	-133.60	-531.00	-518.42	188.63	اليمن

المصدر: بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع (www.unctad.org/consultedon29/11/2021)

من خلال الجدول أعلاه شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في دول MENA الانخفاض في سنة 2014 ليبلغ 52.5 مليار دولار بنسبة قدرها 52 % حيث تأثرت كل من الامارات والسودان و السعودية وسلطنة عمان وموريتانيا والكويت والبحرين والجزائر ثم يرتفع ليصل الى حوالي 45 مليار دولار سنة 2020 بمعدل 5% من الاستثمار العالمي، اذ ان الدول النامية مثلت حوالي 67% من الاستثمارات العالمية لسنة 2020، في حين مثلت الدول الناشئة حوالي 51% والدول المتقدمة 33% من حجم الاستثمارات المتدفقة في العالم.¹

شكل (1-3): حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المينا قبل جائحة (2019) وخلال الجائحة (2020)

¹ طارق غربي، هشام غربي، محددات الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية، 2002، ص535.



المصدر: قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

تأثرت الاستثمارات الأجنبية الواردة في العديد من دول المينا بجائحة كورونا، حيث تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عشرة دول عربية بنسب وصلت على 405 في المائة في عام 2020. في المقابل ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعة دول بنسب تراوحت بين 2.5 و 133 في المائة في عام 2020.¹

¹ محمد إسماعيل وآخرون، المرجع السابق، ص21.

المبحث الثاني :

نماذج القياس والاختبارات الاحصائية لبيانات البانل

من أجل التطرق لمختلف النماذج القياسية المستعملة في هذا البحث، ارتأينا في بداية الأمر التطرق إلى مفهوم بيانات البانل وأهميتها ثم أهم الاختبارات الخاصة ببيانات البانل، واختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل، مع توضيح الفرق بين اختبارات الجيل الأول، واختبارات الجيل الثاني. ثم عرض طرق تقدير نماذج التكامل المشترك في بيانات البانل

المطلب الأول: ماهية بيانات البانل

أولاً: التعريف ببيانات بانل:

تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، والمقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع... الخ المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة¹. وتجنّب الإشارة إلى أن تسمية بيانات بانل متعددة، فقد تسمى البيانات المدججة التي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضاً ببيانات الطولية عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل حيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاماً، والتسمية المعتمدة في هذا البحث ستكون بيانات بانل.

ثانياً: أهمية استخدام بيانات بانل:

ولقد اكتسبت نماذج بانل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية وخاصة نماذج بانل الديناميكية، لتمييزها بالعديد من الإيجابيات، أهمها:

- أن بيانات بانل تتضمن محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى تحكمها في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة². كما أن استخدام نماذج بانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)، وكذلك توفر نماذج بانل درجة حرية أكبر مما يعني الحصول على تقديرات أفضل.

¹ Terry E. Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Texas Christian University, USA, 1989, p:02.

² Stephen R. Bond, Dynamic panel Data models: a guide to micro data methods and practice, Portuguese Economic Journal, Nuffield College, Oxford, UK, and Institute for Fiscal Studies, London, 2002, p:141-142.

- كما تبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، حيث تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج بانل الديناميكية تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، حيث أن واحدا من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبياً من الوحدات الفردية¹. وبالتالي بيانات بانل تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في النحدرات المفردة².

- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى، فالعديد من العلاقات الاقتصادية ذات طبيعة ديناميكية وبالتالي فبيانات بانل تسمح للباحث فهم أفضل للديناميكيات هذه العلاقة، أنظر على سبيل المثال³:

- دراسة الطلب الديناميكي للغاز الطبيعي لـ (Balestra and Nerlove; 1966)،
- والطلب على سلع الإدمان مثل السجائر (Baltagi and Levin; 1986)،
- معادلة الأجور (Holtz-Eakin; 1988)،
- ونموذج ديناميكي للعمل (Arellano and Bond; 1991)،
- ونموذج ديناميكي للاستثمار في شركات (Blundell et al : 1992)،
- نموذج ديناميكي لنمو المتقارب (Islam; 1995)،
- دورة حياة ديناميكية لنموذج عرض العمل (Ziliak; 1997).

المطلب الثاني: النماذج الأساسية في تحليل بيانات البانل:

تضم الصياغة الأساسية لانحدرات البانل (نماذج البيانات الطولية) والمقدمة من قبل (W.Green) في العام 1993 ثلاثة نماذج ممكنة تبعا لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية α_i الذي يفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن

¹ Peracchi .F, *Econometrics*, England, John Wiley & Sons LTD, 2001, p:397.

² Dimitrios .A and Stephen G. Hall, *Applied Econometrics: A modern approach*, 1st ed. Palgrave Macmillan, 2007, p:344.

³ Badi H. Baltagi, *Econometric Analysis of Panel Data*, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005, p:135.

وخاصا بكل وحدة مقطعية . ليكون لدينا من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية وعليه فان نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية¹:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

تمثل X_{jit} شعاع المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع Y_{it} ، β_j يمثل شعاع الميول أو معلمات النموذج.

أولاً: نموذج الانحدار التجميعي The Pooled Regression Model:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات البانل حيث تكون فيه جميع المعاملات α_{0i} و β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج السابق نحصل على نموذج الانحدار التجميعي، ويكتب بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

حيث يتم تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية².

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة The Fixed Effects Model:

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدٍ من خلال جعل معلمة القاطع α_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

يعتمد تقدير معادلة نموذج الانحدار أعلاه على الفرضيات الخاصة بالحد الثابت، والمعاملات، والخطأ العشوائي مما

يعني وجود حالات مختلفة والتي تمثل نموذج التأثيرات الثابتة وهي:

- ثبات معلمات الميول عبر الزمن، وتكون معلمة الحد الثابت مختلفة من وحدة مقطعية إلى أخرى.

- معلمات الميول ثابتة، والحد الثابت متغير فقط عبر الزمن.

- معلمات الميول ثابتة، والحد الثابت يتغير عبر الوحدات المقطعية وعبر الزمن.

- كل المعلمات تتغير عبر الوحدات المقطعية.

تتجلى أوجه قصور نموذج التأثيرات الثابتة في النقاط الآتية:

- انخفاض القوة الإحصائية Low Statistical Power .

- فترات زمنية محددة أو مقيدة Restricted Time Periods .

- ثبات الزمن Time invariance .

¹ Baltagi. Badi, Econometric Analysis of Panel Data 3rd edition, England: John Wiley & Sons Ltd, 2005, P:11.

² Gujarati. Damodar, Basic Econometrics, 4th ed, New York : McGraw-Hill, 2003, P: 640-641.

- إن الاعتماد على عدد كبير من المتغيرات الوهمية يؤدي إلى خسارة في درجات الحرية.
- هناك مشكلة تتعلق بالأخطاء العشوائية، حيث يمكن أن يفترض أن تباينها لا يختلف في الوحدة المقطعية ذاتها، ويمكن أن يختلف من وحدة لأخرى. كما أنه قد يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في الوحدة المقطعية ذاتها، وكذلك قد يوجد ارتباط بين أخطاء السلسلة الزمنية لإحدى الوحدات المقطعية مع سلسلة زمنية لوحدة مقطعية أخرى.

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model:

إن بعض العيوب في نموذج التأثيرات الثابتة السابق يمكن تلافيها من خلال تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية، يكون شكل النموذج في هذه الحالة كالآتي:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

ولكن الحد الثابت هنا يختلف عبر الزمن لنفس الوحدة المقطعية، ويختلف من وحدة إلى أخرى. يفترض هذا النموذج أن الحد الثابت متغير عشوائي بمتوسط هو:

$$\alpha_{0i} = \mu + v_i$$

حيث أن: v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية، وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

المطلب الثالث: أهم الاختبارات الخاصة ببيانات البانل

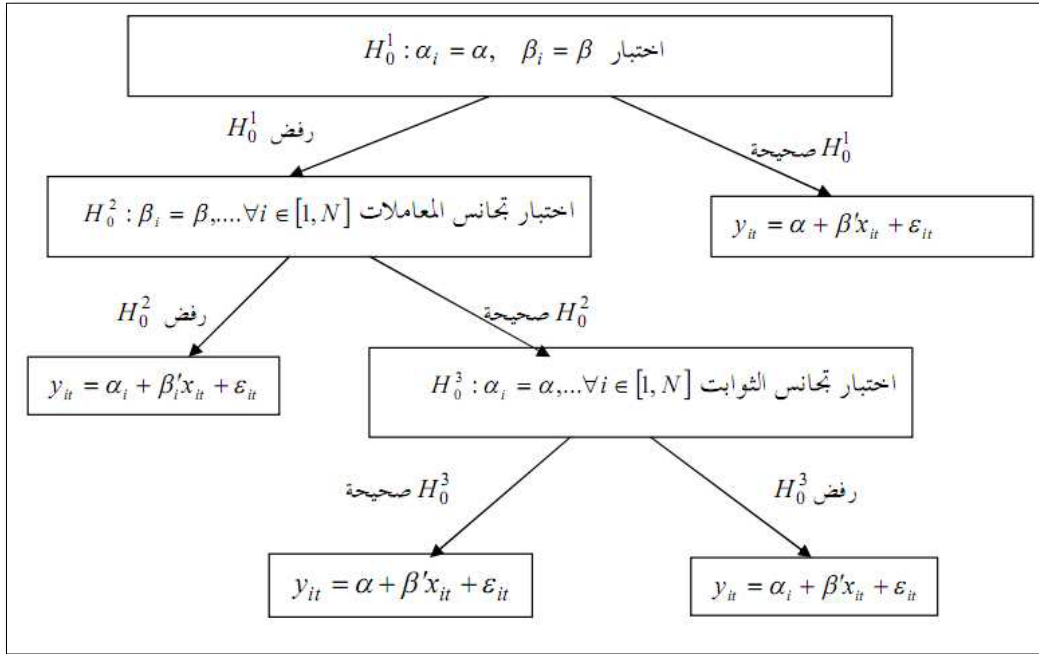
إن أهم الاختبارات التي يجب إجرائها في حالة بيانات البانل التي تكون T فيها أكبر من N كما هو الحال في الدراسة التي يتناولها هذا البحث، هي اختبار التجانس، اختبار ارتباط الأخطاء بين الوحدات المقطعية، اختبار وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والتأثيرات العشوائية، واختبار الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار التجانس Hsiao 1986 Homogenous Test:

يعد البحث في تجانس الوحدات المقطعية Homogeneity لبيانات البانل من أهم المسائل التي يجب البدء بها، تعرف بيانات البانل المتجانسة بالحالة التي تكون فيها المعلمات أي الحد الثابت والميول واحدة بالنسبة للوحدات المقطعية، أي أنها لا تختلف من وحدة مقطعية لأخرى ولا تختلف عبر الزمن. أما بيانات البانل غير المتجانسة فيختلف فيها كل من الحد الثابت والميول بين الوحدات المقطعية مما يعني وجود اختلاف بين المعلمات. وبين هاتين الحالتين توجد حالات يكون فيها الحد الثابت فقط مختلف والميول متجانسة بين الوحدات المقطعية، أو قد يكون الحد الثابت متجانس عبر الوحدات المقطعية مقابل اختلاف الميول. كما أن عامل الزمن له تأثير هام، فقد تختلف المعلمات مع الزمن وإن كانت غير مختلفة خلال فترة زمنية معينة ففي الفترات الزمنية الطويلة والتي يتخللها تغيرات هيكلية، يجب أخذها في عين الاعتبار في الدراسة القياسية. يسمى الاختبار المطبق على بيانات البانل من أجل تحديد تجانس الوحدات المقطعية باختبار Hsiao ويعتمد

الاختبار على ثلاثة خطوات باستخدام اختبارات فيشر Fisher-tests من أجل فرض القيود الخاصة بكل خطوة على معلمات النموذج، ويوضح الشكل البياني التالي خطوات الاختبار Hsiao¹.

الشكل رقم (4-1): خطوات اختبار التجانس Hsiao 1986 Homogenous Test



المصدر: Hsiao, C Analysis of Panel Data 2a, 1986

✓ **الخطوة الأولى:** تتمثل في مقارنة فرضية العدم التي تنص على أن الوحدات المقطعية متجانسة بالكامل أي أن الحد الثابت والميول لا تختلف عبر المقاطع مقابل الفرضية البديلة بأنها غير متجانسة، إذا كانت قيمة اختبار F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لـ F (قيمة p أصغر من 5%)، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود تجانس (قد يكون ذلك بسبب اختلاف الحد الثابت أو اختلاف الميول) وفي حال قبول فرضية العدم فإن الوحدات المقطعية تكون متجانسة، أما في حال رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود تجانس يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية.

✓ **الخطوة الثانية:** تنص فرضية العدم على أن التجانس فقط في الميول مقابل الفرضية البديلة بأن الوحدات المقطعية غير متجانسة بالكامل، فإذا تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة تكون بيانات البائل غير متجانسة، ولكن إذا تم قبول فرضية العدم بأن التجانس فقط في الميول يتم إجراء الخطوة الثالثة.

¹ Hsiao. Cheng, Analysis of Panel Data second edition, UK: Cambridge University Press, 2003, P:8-9.

✓ **الخطوة الثالثة:** حيث تنص فرضية العدم على أنه يوجد تجانس في الحد الثابت للوحدات المقطعية مقابل الفرضية البديلة بأن بيانات البائل متجانسة بالكامل، فإذا تم رفض فرضية العدم أي أنه يوجد اختلاف في الحد الثابت عبر الوحدات المقطعية، فإن النموذج يكون عبارة عن نموذج تختلف فيه الحدود الثابتة فقط عبر الوحدات المقطعية وتكون الميول متجانسة، أما إذا تم قبول فرضية العدم بأنه يوجد تجانس في الحد الثابت للوحدات المقطعية تكون الوحدات المقطعية متجانسة بالكامل.

ثانيا: اختبار ارتباط الأخطاء بين الوحدات المقطعية:

cross section dependence test (Breusch and Pagan (1979) -Lagrange Multiplier Test

تتمثل أهمية الاختبار أنه عند دراسة مجموعة من الوحدات المقطعية فإنه قد يكون هناك ارتباط بين الأخطاء العشوائية لهذه الوحدات، وقد ازداد الاهتمام بهذا الاختبار بسبب أن العديد من الدول أو الشركات قد تتأثر بنفس العامل وبطريقة متشابهة كالتعرض لأزمة أو صدمة اقتصادية، أو لعوامل أخرى غير مقاسة وخاصة مع تزايد الترابط المالي والاقتصادي حول العالم سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الدول، إن وجود أثر العامل غير المقاس وانعكاسه في مكونات الخطأ العشوائي دون أن يكون مرتبطاً مع المتغيرات المستقلة، وتقدير نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية ممكن ولكنه ليس دقيقاً، وتكون الأخطاء العشوائية متحيزة *biased*، أما في حالة ارتباط الأخطاء العشوائية مع المتغيرات المستقلة، فإن نتائج تقدير النموذجين تكون غير صحيحة، ولا يمكن اعتمادها.¹

وقد تم استخدام العديد من الاختبارات من أجل اختبار عدم وجود التأثيرات العشوائية (الاختلافات الفردية) منها اختبار تحليل التباين (اختبار فيشر) *Fisher's Test*، اختبار مضاعف لاغرانج *Lagrange Multiplier Test*، واختبار هوندا *Honda's Test*. سيتم الاكتفاء باختبار مضاعف لاغرانج بالنسبة لاختبار وجود الأثر العشوائي وذلك لأنه الأكثر استخداماً في حالة بيانات البائل *T* أكبر من *N* وهاته الدراسة تندرج تحت هذه الحالة، ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج المتعلق بالأخطاء الناتجة عن تطبيق طريقة المربعات الصغرى.

تتمثل الفكرة الأساسية للاختبار في أنه عند عدم وجود التأثيرات العشوائية فإن الأخطاء تكون مستقلة تماماً، وأن تباين الأخطاء يجب ألا يختلف معنوياً عن متوسط الأخطاء، وبالتالي يتبع الاختبار توزيع كاي مربع بدرجة حرية واحدة، تعبر فرضية العدم عن عدم وجود التأثيرات العشوائية (الفردية)، أي أن البيانات يمكن تجميعها (حيث أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء والمتغيرات المستقلة) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود التأثيرات العشوائية (الفردية)، أي أنه لا يمكن تجميع البيانات بسبب وجود اختلافات فردية بين الوحدات، (ارتباط بين الأخطاء والمتغيرات المستقلة)، ويعطى الاختبار بالشكل الآتي:

$$LM = \frac{N.T}{2.(T-1)} \left(\frac{\sum_i^N (T. \bar{\varepsilon}_i)^2}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \varepsilon_{it}^2} \right)^2$$

¹ De Hoyos. Rafae & Sarafidis, *Vasilis, Testing for Cross-Sectional Dependence in Panel-Data Models*, The Stata Journal, 6(4), 2006, P: 482-483.

تم مقارنة قيمة LM مع القيمة الجدولية 3.84 عند مستوى 5 % بحيث إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة¹.

ثالثاً: اختبار ارتباط المتغيرات المستقلة مع التأثيرات العشوائية (Hausman Test 1987) :

يجب اختبار وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والتأثيرات العشوائية لأن وجود هذا الارتباط يؤثر على دقة تقدير مكونات النموذج ونتائجه، ومن أهم الاختبارات في هذا المجال هو اختبار هوسمان Hausman Test ومن خلال اختبار وجود الارتباط يمكن تحديد النموذج الأنسب بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية. حيث تستند فرضية العدم على عدم وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية والمتغيرات المستقلة، بينما تستند الفرضية البديلة على وجود ارتباط بين التأثيرات الفردية والمتغيرات المستقلة. في حالة قبول فرضية العدم يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب بسبب عدم وجود الارتباط، أما في حالة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود هذا الارتباط فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب².

رابعاً: اختبار الارتباط الذاتي في بيانات البانل (Pagan Panel Data Autocorrelation Test) :

أما بالنسبة لاختبار للارتباط الذاتي في بيانات البانل فتكمن أهميته أنه عندما تكون T أكبر N فإن بيانات البانل تميل لأن تأخذ من صفات بيانات السلاسل الزمنية وبالتالي لابد من دراسة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في بيانات البانل، حيث يوجد عدد من الاختبارات أهمها:

- اختبار (1999) Baltagi and Wu Lagrange Multiplier (LM) لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.
 - و اختبار (2002) Wooldridge- Drucker وهو اختبار بسيط يعتمد على البواقي الناتجة من طريقة المربعات الصغرى OLS بأخذ النموذج بالفروق الأولى.
 - واختبار portmanteau ل (Inoue & Solon, 2006) حيث يمكن تطبيقه عند أي درجة إبطاء واختبار.
 - وقد تم الاعتماد على اختبار Wooldridge لأنه الأسهل تطبيقاً كما أنه يمكن تطبيقه في حالة أن T أكبر من N³.
- حيث جاءت قيمة المعنوية p لإحصائية فيشر F أقل من 5%، مما يعني رفض فرضية العدم التي تقول بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود ارتباط ذاتي للبواقي.

¹ Baltagi. Badi, The Econometrics of Panel Data: Fundamentals and Recent Developments in Theory and Practice, USA: Springer, 2008, P:76.

² Greene. William, Econometric Analysis, 7th ed, USA: Prentice Hall, 2012, P:301-303.

³ Born. Benjamin & Breitung. Jörg, Testing for Serial Correlation in Fixed-Effects Panel Data Models, Econometrics Reviews, Taylor and Francis, 35(7), 2016, P:2.

المبحث الثالث:

بناء وتقدير النموذج القياسي للدراسة

وفي مثل هذا النوع من الدراسات الاقتصادية، فإننا نحاول استخدام أسلوب البحث الكمي في تقدير النموذج وتحليله، بالاعتماد على منهج التحليل القياسي، انطلاقاً من البيانات الكمية التي تم تجميعها عن متغيرات الدراسة التي يتضمنها النموذج، بغرض الكشف والتعبير عن طبيعة العلاقة والأثر من حيث وجودها من عدمه، وفي هذا السياق سوف نتناول منهجية الدراسة لتقدير نماذج الدراسة، وذلك من خلال تحديد إطار الدراسة، البيانات المستخدمة في النموذج وتقدير معادلة الانحدار.

المطلب الأول: حدود الدراسة

ولإجراء الدراسة بشكل منضبط، لابد لنا من وضع إطار واضح الشكل والمعلم، وذلك بغرض حصر البيانات المستخدمة، والمتمثل في الحدود الثلاثة الموضوعية، الزمانية والمقطعية، من أجل التقيّد بالمحور العام للدراسة، وعدم الخروج عن السياق الذي يؤدي بنا إلى الهدف المنشود. وهذا ما سوف نوضحه في العناصر التالية:

أولاً: الحد الزمني:

ويمثل فترة الدراسة (T) حسب المعطيات المتاحة للسلسلة الزمنية "Time Series Data"، حيث جاءت بيانات هاته الدراسة عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة بين السنوات التالية: (2004 – 2020).

ثانياً: الحد المقطعي:

ويمثل مجموع وحدات الدراسة (N) حسب المعطيات المتاحة للبيانات المقطعية "Cross-Sectional Data"، وقد كانت عشرين (20) دولة للمينا وهي:

في شمال افريقيا : الجزائر ،مصر،السودان،ليبيا،تونس،المغرب،جيبوتي

في الشرق الأوسط:البحرين،إيران،العراق،الأردن،الكويت،لبنان،عمان،قطر،المملكة العربية السعودية،سوريا،

الإمارات العربية المتحدة،اليمن،مالطا

وبعد التعرف على الحد الزمني (T=16) والمقطعي (N=20)، وبما أن عدد سنوات السلسلة (T=16) متساوية في كل المقاطع العرضية (N=20) فإننا سوف نعتمد بيانات البانل المتوازنة (Balanced Panel)؛ وبما أن أيضاً عدد السلسلة الزمنية (T=16) أكبر من عدد المقاطع العرضية (N=20) وبناءً على أدبيات الاقتصاد القياسي فإننا سوف نعتمد نموذج بيانات البانل الستاتيكية (Static Panel Data Model)

ثالثاً: الحد الموضوعي:

1. متغيرات وبيانات الدراسة:

يتناول البحث دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة (المحددات) على متغير تابع هو الاستثمار الأجنبي فلا يمكن تصور وجود عنصر وحيد مستقل يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المينا، ولكي نكسب النموذج أكثر دقة عن الظاهرة الاقتصادية المعالجة، فإننا نستعين بإضافة المتغيرات المستقلة الأكثر علاقة وتأثيراً، والتي تم التطرق لها في الجانب النظري، والتي لها دور فعال في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في:

- المحددات الاقتصادية: (حجم السوق في الدول المضيفة، النمو الاقتصادي، درجة الإنفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، عبي الدين الخارجي، مستوى التنمية الاقتصادية، الاستقرار السياسي، سياسات جبائية ونقدية).

وقد تم جمع كل البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعشرين (20) دولة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2020، من مصادر مختلفة تتسم بالموثوقية، مع حل مشاكل البيانات المفقودة ومعالجتها إحصائياً وفقاً لطريقة "التعويض بقيم المتوسط"¹ والجدول التالي يلخص متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

الجدول رقم (2-1): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات.

المتغيرات	الرمز	الوحدة	المصدر	الإشارة المتوقعة
الاستثمار الاجنبي المباشر	fdi	مليار دولار	UNCTAD database	
			World Bank database	
بدء الأعمال	sb	دولار	World Bank database	موجبة
إستخراج التراخيص	dcp	دولار	World Bank database	سالية
توصيل الكهرباء	ge	دولار	World Bank database	موجبة
تسجيل الممتلكات	rp	دولار	World Bank database	موجبة
الحصول على الائتمان	gc	دولار	World Bank database	موجبة
حماية المستثمرين	pmi	دولار	World Bank database	موجبة
دفع الضرائب	pt	دولار	World Bank database	موجبة
تجارة عبر الحدود	tab	دولار	World Bank database	موجبة
تنفيذ العقود	ec	دولار	World Bank database	موجبة
إغلاق المشروع	ri	دولار	World Bank database	موجبة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على قواعد البيانات.

2. البرنامج المستخدم للبيانات:

وقد تم توظيف البيانات المستخدمة في النموذج، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي "Stata17"، وذلك بغرض إجراء القياس الكمي، والحصول على كافة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة، والتي تمكننا من إجراء عمليات عرض النتائج ومناقشتها وتحليلها، مقارنتها بالفرضيات وتقديم الاستنتاجات المتوصل إليها، وفق النظرية الاقتصادية التي تم تبنيها.

المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات متغيرات الدراسة

¹ Acock, A. **Working With Missing Values**. Journal of Marriage and Family, 15 , 2005, p:1012-1028.

أولاً: الإحصاءات الوصفية:

يبين الجدول التالي أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة لكل متغير وأكبر قيمة.

الجدول رقم (2-2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
fdi	340	2.929	5.387	-10.176	39.456
sb	340	70.117	16.658	14.998	94.761
dcp	340	60.421	20.143	0	89.754
ge	340	74.546	11.163	38.792	100
rp	340	63.727	19.945	0	96.657
gc	340	29.496	18.002	5	95
pmi	340	43.65	14.351	13.333	86
pt	340	75.1	16.579	32.188	100
tab	340	64.735	17.219	8.262	91.59
ec	340	53.791	7.232	35.172	75.876
ri	340	31.056	17.115	0	65.857

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (01-01)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- قيم المتوسط الحسابي لكل المتغيرات لا تتحيز لأحد طرفي قيم المتغير نفسه أي لأصغر قيمة أو أكبر قيمة.
- يظهر متوسط fdi قيمة موجبة بسيطة (2.929) مع انحراف معياري ملحوظ (5.387) ووجد قيمة سالبة (-10.176) قد يشير الى وجود بعض الدول تشهد تدفقات سلبية للاستثمار الاجنبي.
- متوسط بدء الأعمال (sb) يبدو مرتفعاً بمتوسط قدره حوالي 70.12، مما يشير إلى وجود بيانات ملائمة للأعمال في دول المينا.
- تظهر قيمة الحد الأدنى لاستخراج التراخيص (dcp) بصفر، مما يشير إلى أن هناك دولاً تواجه صعوبات كبيرة في استخراج التراخيص.
- تباين كبير في مستويات حماية المستهلك (pmi) ودفع الضرائب (pt) وتجارة عبر الحدود (tab)، مما يوضح وجود تحديات والفجوات في السياسات الحكومية والاقتصادية بين الدول.
- قيمة تنفيذ العقود (ec) وإغلاق المشروع (ri) تظهر تبايناً كبيراً بين الدول، مما يعكس فجوات في الاستقرار السياسي والقانوني.

ثانيا: الارتباط بين متغيرات النموذج:

يبين الجدول التالي نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (2-3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
(1) fdi	1.000										
(2) sb	0.071	1.000									
(3) dcp	0.133	0.270	1.000								
(4) ge	0.313	0.331	0.242	1.000							
(5) rp	0.236	0.100	0.768	0.416	1.000						
(6) gc	0.277	0.407	0.351	0.363	0.472	1.000					
(7) pmi	0.306	0.256	0.498	0.472	0.587	0.500	1.000				
(8) pt	0.198	0.146	0.434	0.372	0.634	0.275	0.493	1.000			
(9) tab	0.259	0.203	0.213	0.419	0.289	0.322	0.206	0.371	1.000		
(10) ec	0.158	0.246	0.280	0.226	0.290	0.294	0.262	0.188	0.346	1.000	
(11) ri	-0.037	0.214	0.379	0.013	0.234	0.199	0.022	0.034	0.336	0.235	1.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على

يبين الجدول أنه:

- يوجد ارتباط طردي ضعيف بين كل من متغير الاستثمار الاجنبي المباشر fdi و متغيرات (بدء الأعمال sb، استخراج التراخيص dcp، الحصول على الكهرباء ge، تسجيل الممتلكات rp، الحصول على الإئتمان gc، حماية المستثمرين pmi، دفع الضرائب pt، التجارة عبر الحدود ec، tab) بمعامل ارتباط يتراوح ما بين 0.071 و 0.313.
- يوجد ارتباط عكسي ضعيف بين كل من متغير الاستثمار الاجنبي المباشر fdi ومتغير اغلاق المشروع ri بمعامل ارتباط -0.037.

يمكن استخدام هذه الارتباطات لتحليل كيفية تأثير كل متغير على الآخر وفهم العوامل التي قد تحفز أو تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتطور الاقتصادي بشكل عام.

ثالثا: تجانس البيانات:

يبين الجدول التالي نتيجة اختبار التجانس Hsiao للفرضيات الخاصة بالمراحل الثلاث التي تم تناولها في المبحث الأول:

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao

الفرضيات	قيمة F	قيمة Pvalue	القرار
H_0^1	F1 = 6.9395461	6.145e-41	رفض
H_0^2	F2 = 4.5166083	1.784e-25	رفض
H_0^3	F3 = 13.249043	5.664e-27	رفض

المصدر: من إعداد الطلبة

حيث يتبين من خلال الجدول أنه:

الخطوة الأولى والتي تختبر فرضية العدم التي تنص على أن الوحدات المقطعية متجانسة بالكامل أي أن الحد الثابت والميول لا تختلف عبر المقاطع مقارنة بالفرضية البديلة بأنها غير متجانسة، حيث جاءت قيمة معنوية إحصائية F (Pvalue= 6.145^{e-41}) أصغر من 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود تجانس بين الوحدات المقطعية، وقد يكون ذلك بسبب اختلاف الحد الثابت أو اختلاف الميول.

لذلك سننتقل إلى الخطوة الثانية لاختبار فرضية العدم على أن التجانس فقط في الميول مقابل الفرضية البديلة بأن الوحدات المقطعية غير متجانسة بالكامل، حيث جاءت قيمة معنوية إحصائية F (Pvalue= 1.784^{e-25}) أصغر من 5%، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة تكون بيانات البانل غير متجانسة، وحسب مخطط اختبار التجانس لـ Hsiao نتوقف عند الخطوة الثانية.

المطلب الثالث: تقدير نماذج البانل الساكنة والمفاضلة بينها:

يتبين من خلال نتائج اختبار Hsiao أن بيانات دول عينة الدراسة غير متجانسة بالكامل، أي أن الحد الثابت والميول يختلفان عبر دول MENA، ومن أجل تأكيد هذه النتيجة سنقوم بتقدير نماذج البانل الساكنة الثلاثة الأساسية ثم المفاضلة بينها.

أولاً: تقدير نماذج البانل الساكنة:

1. نموذج البانل التجميعي The Pooled Regression Model :

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير النموذج التجميعي:

الجدول رقم (2-5): نتائج تقدير نموذج البانل التجميعي

المتغير التابع	معلمات	الانحراف المعياري	t-value	p-value	مجال الثقة	المعنوية
sb	-.028	.021	-1.35	.179	-.068	.013
dcp	-.003	.024	-0.14	.892	-.051	.045
ge	.069	.032	2.14	.033	.006	.132

	.066	-.05	.789	0.27	.03	.008	rp
**	.082	.002	.04	2.06	.02	.042	gc
**	.111	.006	.03	2.18	.027	.059	pmi
	.033	-.059	.587	-0.54	.023	-.013	pt
***	.095	.015	.007	2.72	.02	.055	tb
	.108	-.056	.536	0.62	.042	.026	ec
*	0	-.075	.05	-1.97	.019	-.038	ri
***	-1.907	-12.451	.008	-2.68	2.68	-7.179	Constant
	340	Number of obs			0.178	R-squared	
	0.000	Prob > F			7.121	F-test	
*** $p<.01$, ** $p<.05$, * $p<.1$							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (01-02)

يتبين من نتائج الجدول أعلاه:

- أن المتغيرات المستقلة (الحصول على الكهرباء، ge، الحصول على الائتمان gc، حماية المستهلك pmi، إغلاق المشروع ri). معنوية عند مستوى دلالة 0.05، أما المتغيرات (تجاره عبر الحدود tab) فهي معنوية عند مستوى دلالة 0.01، بينما جاءت معلمات المتغيرات الأخرى (بدء الأعمال sb، إستخراج التراخيص dcp، تسجيل الممتلكات rp، دفع الضرائب pt، إنفاذ العقود ec) غير معنوية.
 - ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد جاءت تساوي 0.178 أي أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة بنسبة 17.8% وهي نسبة ضعيفة، ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج معنوي عند 1%.
- ويمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي:

$$fdi_{it} = \alpha_0 + \beta_1 + \beta_2 sb_{it} + \beta_3 dcp_{it} + \beta_4 ge_{it} + \beta_5 rp_{it} + \beta_6 gc_{it} + \beta_7 pmi_{it} + \beta_8 pt_{it} + \beta_9 tab_{it} + \beta_{10} ec_{it} + \beta_{11} ri_{it} + u_{it} \dots \dots \dots i = 1 \dots 20, t = 1 \dots 16$$

$$fdi_{it} = -7.136 - 0.031sb_{it} - 0.002dcp_{it} + 0.07 ge_{it} + 0.008 rp_{it} + 0.042 gc_{it} + 0.059 pmi_{it} - 0.015 pt_{it} + 0.055 tab_{it} + 0.029 ec_{it} - 0.038 ri_{it} + u_{it}$$

2. نموذج البانل للتأثيرات الثابتة The Fixed Effects Model:

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير النموذج لتأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (2-6): نتائج تقدير نموذج البانل للتأثيرات الثابتة

المتغير التابع	معلمات	الانحراف المعياري	t-value	p-value	مجال الثقة		المعنوية
sb	-.008	.019	-0.40	.691	-.046	.031	
dcp	-.047	.031	-1.48	.139	-.108	.015	
ge	.057	.043	1.30	.194	-.029	.142	
rp	.071	.051	1.39	.167	-.03	.171	
gc	.024	.024	1.01	.311	-.023	.072	
pmi	-.006	.035	-0.17	.867	-.074	.062	

pt	.117	-.027	.223	1.22	.037	.045	pt
tb	.05	-.072	.73	-0.34	.031	-.011	tab
ec	.118	-.141	.861	-0.18	.066	-.012	ec
ri	.194	-.185	.964	0.04	.096	.004	ri
Constant	6.447	-16.617	.386	-0.87	5.861	-5.085	Constant
	5.387	SD dependent var			2.929	Mean dependent var	
	340	Number of obs			0.032	R-squared	
	0.428	Prob > F			1.029	F-test	
	1922.814	Bayesian crit. (BIC)			1880.695	Akaike crit. (AIC)	
*** <i>p</i> <.01, ** <i>p</i> <.05, * <i>p</i> <.1							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (03-01)

يتبين من نتائج الجدول أعلاه:

- أن المتغيرات المستقلة (بدء الأعمال sb، استخراج التراخيص dcp، الحصول على الكهرباء ge، تسجيل الممتلكات rp، الحصول على الائتمان gc، حماية المستثمرين pmi، دفع الضرائب pt، تجارة عبر الحدود tab، تنفيذ العقود ec، إغلاق المشروع ri). غير معنوية، توجد قيم سالبة لبعض المعاملات (بدء الأعمال sb، استخراج التراخيص dcp، حماية المستثمرين pmi، تجارة عبر الحدود tab، تنفيذ العقود ec)، مما يشير إلى علاقة سلبية محتملة مع الاستثمار الاجنبي المباشر fdi.

- ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد جاءت تساوي 0.032 وهي منخفضة، أي أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة بنسبة 3.2% وهي نسبة ضعيفة جداً، ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج معنوي عند 1%.

ويمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي:

$$fdi_{it} = \alpha_0 + \beta_1 + \beta_2 sb_{it} + \beta_3 dcp_{it} + \beta_4 ge_{it} + \beta_5 rp_{it} + \beta_6 gc_{it} + \beta_7 pmi_{it} + \beta_8 pt_{it} + \beta_9 tab_{it} + \beta_{10} ec_{it} + \beta_{11} ri_{it} + u_{it} \dots \dots \dots i = 1 \dots 20, t = 1 \dots 16$$

$$fdi_{it} = -5.085 - 0.008sb_{it} - 0.047dcp_{it} + 0.057 ge_{it} + 0.071 rp_{it} + 0.024 gc_{it} - 0.006 pmi_{it} + 0.045 pt_{it} - 0.011 tab_{it} - 0.012 ec_{it} + 0.004 ri_{it} + u_{it}$$

3. نموذج البائل للتأثيرات العشوائية:

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير النموذج لتأثيرات العشوائية:

الجدول رقم (2-7): نتائج تقدير نموذج البائل للتأثيرات العشوائية

المتغير التابع	معلومات	الانحراف المعياري	t-value	p-value	مجال الثقة	المعنوية
Sb	-.009	.019	-0.47	.641	-.045	.028
Dcp	-.045	.029	-1.56	.118	-.102	.012
Ge	.06	.039	1.54	.123	-.016	.136
Rp	.064	.041	1.53	.125	-.018	.145
Gc	.025	.022	1.13	.26	-.019	.069

	.065	-.06	.947	0.07	.032	.002	Pmi
	.102	-.028	.264	1.12	.033	.037	Pt
	.056	-.053	.946	0.07	.028	.002	Tab
	.112	-.118	.962	-0.05	.059	-.003	Ec
	.083	-.109	.795	-0.26	.049	-.013	Ri
	3.654	-14.523	.241	-1.17	4.637	-5.434	Constant
	5.387		SD dependent var		2.929		Mean dependent var
	340		Number of obs		0.117		Overall r-squared
	0.197		Prob > chi2		13.492		Chi-square
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (01-04)

يتبين من نتائج الجدول أعلاه:

- أن المتغيرات المستقلة (بدء الأعمالsb، استخراج التراخيصdcp، الحصول على الكهرباءge، تسجيل الممتلكاتrp، الحصول على الائتمانgc، حماية المستثمرينpmi، دفع الضرائبpt، تجارة عبر الحدودtab، تنفيذ العقودec، إغلاق المشروعri). غير معنوية. المتغيرات (بدء الأعمالsb، استخراج التراخيصdcp، حماية المستثمرينpmi، تجارة عبر الحدودtab، تنفيذ العقودec) لها تأثيرات سلبية على الاستثمار الاجنبي المباشر fdi، في حين أن المتغيرات (الحصول على الكهرباءge، تسجيل الممتلكاتrp، الحصول على الائتمانgc، دفع الضرائبpt) لها تأثيرات إيجابية.

- ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد جاءت تساوي 0.117، أي أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسرها التغيرات في المتغيرات المستقلة بنسبة 11.7% وهي نسبة ضعيفة، ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية كاي تربيع (Chi-square) الذي قيمته (13.492) أن النموذج غير معنوي.

ويمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي:

$$fdi_{it} = \alpha_0 + \beta_1 + \beta_2 sb_{it} + \beta_3 dcp_{it} + \beta_4 ge_{it} + \beta_5 rp_{it} + \beta_6 gc_{it} + \beta_7 pmi_{it} + \beta_8 pt_{it} + \beta_9 tab_{it} + \beta_{10} ec_{it} + \beta_{11} ri_{it} + u_{it} \dots \dots \dots i = 1 \dots 20, t = 1 \dots 16$$

$$fdi_{it} = -5.434 - 0.009sb_{it} - 0.045dcp_{it} + 0.06 ge_{it} + 0.064 rp_{it} + 0.025 gc_{it} + 0.002 pmi_{it} + 0.037 pt_{it} + 0.002 tab_{it} - 0.003 ec_{it} - 0.013 ri_{it} + u_{it}$$

ثانيا: المفاضلة بين نماذج البانل الساكنة:

من أجل الاختيار بين نماذج البانل الساكنة، سنقوم بالمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التجميعي بالاعتماد على اختبار فيشر F-test، ثم إجراء اختبار Breusch and Pagan LM test من أجل الاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي، وأخيرا إجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول (2-8): المفاضلة بين النماذج

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Ficher	Pooled/Fixed	11.69	0.0000	Fixed
Breusch and pagan	Pooled/Random	313.71	0.0000	Pooled
Husman	Fixed/Random	3.549	0.965	Fixed

المصدر: من إعداد الطلبة

1. اختبار فيشر F-test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التجميعي:

يمكننا الاعتماد على إحصائية فيشر الناتجة من تقدير نموذج البانل لتأثيرات الثابتة (راجع الجدول (3-6)) للمفاضلة بين نموذج بانل التجميعي ونموذج البانل لتأثيرات الثابتة ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية (F) والتي جاءت قيمتها 0.000 وهي أقل من 0.05 أي سوف نختار نموذج البانل لتأثيرات الثابتة.

2. اختبار Breusch and Pagan LM test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي:

بحيث توضح قيمة معنوية إحصائية كاي تربيع (Chi-square) لهذا الاختبار التي تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أن نموذج البانل لتأثيرات العشوائية هو الأفضل.

3. اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة:

يبين الجدول أعلاه نتيجة اختبار Hausman Test حيث أن قيمة p أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم تقرر بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، ورفض الفرضية البديلة القائمة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وبالتالي فإن نموذج تأثيرات العشوائية هو الملائم للتحليل.

ثالثاً: التقييم القياسي لنموذج التأثيرات الثابتة:

جدول (2-9): اختبارات جودة النموذج

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	39.824	0.0000
عدم تجانس التباين	Lagrange Multiplier LM Test	6.59e+04	0.0000
	Likelihood Ratio LR Test	333.6166	0.0000
	Wald Test	6.67e+05	0.0000
ارتباط المقاطع العرضية	CD Test Pesaran	6.382	0.0000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01-05)

1- اختبار الارتباط الذاتي في البواقي - اختبار Wooldridge :

حيث جاءت قيمة المعنوية p لإحصائية فيشر F أقل من 5%، مما يعني رفض فرضية العدم التي تقول بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تقرر بوجود ارتباط ذاتي للبواقي.

2- عدم تجانس التباين (اختبار Lagrange Multiplier LM Test ، اختبار Likelihood Ratio

LR Test و اختبار Wald Test):

حيث جاءت قيمة المعنوية p لإحصائيات **LM Test, Wald Test, LR Test** أقل من 5%، مما يعني رفض فرضية العدم التي تقول بأنه يوجد تجانس تباين الاخطاء ، وقبول الفرضية البديلة التي تقر عدم تجانس تباين الاخطاء.

3- ارتباط المقاطع العرضية (اختبار CD Test Pesaran) :

حيث جاءت قيمة المعنوية p لإحصائية فيشر Test Pesaran أقل من 5%، مما يعني رفض فرضية العدم التي تقول بأنه ارتباط المقاطع العرضية ، وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود ارتباط المقاطع العرضية.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة يمكن ملاحظة وجود عدد من المشاكل في نموذج الملائم الخاص بعينة الدراسة، حيث تبين وجود مشكلة ارتباط الذاتي للبواقي من الدرجة الأولى، ومشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء و الارتباط بين الوحدات المقطعية .

4- نتائج تحليل الانحدار مع الأخطاء المعيارية المصححة للبيانات الطولية (PCSEs):

جدول يوضح نتائج تحليل الانحدار للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر FDI) مع الأخطاء المعيارية المصححة للبيانات الطولية (PCSEs) للفترة من 2004 إلى 2020 لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

الجدول (2-10): الأخطاء المعيارية المصححة للبيانات الطولية (PCSEs)

المتغير التابع	معلمات	الانحراف المعياري	t-value	p-value	مجال الثقة	المعنوية
Sb	-0.027784	0.019652	-1.41	0.157	-0.0663	0.0107
Dcp	-0.033015	0.018510	-0.18	0.858	-0.0395	0.0329
Ge	0.687146	0.022698	3.03	0.002	0.0242	0.1132
Rp	0.007949	0.025853	0.31	0.758	-0.0427	0.0586
Gc	0.041803	0.017201	2.43	0.015	0.0080	0.0755
Pmi	0.058557	0.029539	1.98	0.047	0.0006	0.1164
Pt	-0.012693	0.014040	-0.90	0.366	-0.0402	0.0148
Tab	0.055149	0.019793	2.79	0.005	0.0163	0.0939
Ec	0.025884	0.037815	0.68	0.494	-0.0482	0.100
Ri	-0.037714	0.024656	-1.53	0.126	-0.0860	0.0106
Constant	-7.178984	2.217474	-3.24	0.001	-11.525	-2.832
معامل التحديد R-squared		0.1779	Number of obs		340	

*** $p < 0.01$, ** $p < 0.05$, * $p < 0.1$

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01-06)

يتبين من خلال الجدول أعلاه:

أن كل من المتغيرات المستقلة (بدء الأعمال sb، استخراج التراخيص dcp، تسجيل الممتلكات rp، دفع الضرائب pt إغلاق

المشروع (ri) غير معنوية وباقي المتغيرات (الحصول على الكهرباء Ge، الحصول على الائتمان Gc، حماية المستثمرين Pmi، التجارة عبر الحدود Tab، تنفيذ العقود Ec) فهي معنوية عند مستوى دلالة 0.05، ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد جاءت تساوي 0.1779 أي ان التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسرها المتغيرات المستقلة بنسبة 17,79 % وهي نسبة ضعيفه ويتبين من قيمة P الخاصة باختبار معنوية (F) أن النموذج معنوي.

ويمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي:

$$f di_{it} = \alpha_0 + \beta_1 + \beta_2 sb_{it} + \beta_3 dcp_{it} + \beta_4 ge_{it} + \beta_5 rp_{it} + \beta_6 gc_{it} + \beta_7 pmi_{it} + \beta_8 pt_{it} + \beta_9 tab_{it} + \beta_{10} ec_{it} + \beta_{11} ri_{it} + u_{it} \dots \dots \dots i = 1 \dots 20, t = 1 \dots 16$$

$$f di_{it} = -7.179 - 0.0278 sb_{it} - 0.0330 dcp_{it} + 0.6871 ge_{it} + 0.0079 rp_{it} + 0.0418 gc_{it} + 0.0586 pmi_{it} - 0.0127 pt_{it} + 0.0551 tab_{it} + 0.0259 ec_{it} - 0.0377 ri_{it} + u_{it}$$

5- التفسير الاقتصادي لنتائج تقدير النموذج:

• Ge (توصيل الكهرباء):

يشير المعامل إلى أن تحسين جودة توصيل الكهرباء بمقدار وحدة واحدة يرتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.6871. هذا التأثير معنوي عند مستوى 0.01 (p-value = 0.002). يوضح هذا أن البنية التحتية للكهرباء تعد عاملاً مهماً يجذب الاستثمار الأجنبي، حيث يعتبر توفر الكهرباء المستقر والموثوق به ضرورياً للمستثمرين.

• Gc (الحصول على الائتمان):

يشير المعامل إلى أن زيادة تسهيل الحصول على الائتمان بمقدار وحدة واحدة يرتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.0418. هذا التأثير معنوي عند مستوى 0.05 (p-value = 0.015). يبرز هذا أهمية توافر الائتمان للشركات في جذب المستثمرين الأجانب، حيث أن توافر التمويل يسهل العمليات التجارية.

• Pmi (حماية المستثمرين):

يشير المعامل إلى أن تحسين حماية المستهلك بمقدار وحدة واحدة يرتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.0586. هذا التأثير معنوي عند مستوى 0.05 (p-value = 0.047). يشير ذلك إلى أن القوانين التي تحمي المستهلكين تعزز ثقة المستثمرين الأجانب في بيئة الأعمال المحلية.

• Tab (تجارة عبر الحدود):

يشير المعامل إلى أن تحسين التسهيلات التجارية عبر الحدود بمقدار وحدة واحدة يرتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.0551. هذا التأثير معنوي عند مستوى 0.01 ($p\text{-value} = 0.005$). يوضح ذلك أن تسهيل الإجراءات الجمركية وتحسين كفاءة التجارة الدولية يجعل السوق المحلي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

- ويمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد 0.1779 يشير إلى أن 17.79% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج، هذا يشير إلى أن هناك عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتبين من قيمة اختبار F وقيمته الإحصائية يشير إلى أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر جزءاً من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

إن دراسة بيئة الاعمال تعتبر من أكثر الدراسات أهمية من الجانب الاقتصادي، وذلك راجع لتعدد مؤشرات قياسها واختلاف الاقتصاديات التي قامت بهذه الدراسات، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات بيئة الأعمال (10 مؤشرات) على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول MENA خلال الفترة 2004-2020 باستخدام المعطيات ل (20) دولة خلال 16 سنة ، باستخدام نموذج السلاسل الزمنية والمقطعية (نموذج البانل)، وتمثل المتغيرات التي تم إختبار أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في " تأسيس المشروع، إستخراج التراخيص، تسجيل الممتلكات، الحصول على الإئتمان، حماية المستهلك، دفع الضرائب التجارية عبر الحدود، إنفاذ العقود، إغلاق المشروع ، حيث توصلت الدراسة إلى أن واقع إستقطاب الاستثمار الأجنبي في دول MENA يبقى محتشما في ظل محدودية مؤشرا بيئة الأعمال التي من شأنها ان تعزز من جاذبية الاستثمار وتزيد من فعاليته.

الخلاصة

الخاتمة

ختامًا، ومن خلال معالجتنا تختتم الدراسة بتسليط الضوء على أثر بيئة الاعمال لدول MENA في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر مرهونة من جهة استقرار المناخ الاستثماري الملائم لطبيعة النشاط في دول MENA، هذا الأخير الذي تحكمه العديد من التحديات منه ما هو مرتبط بالجانب الاقتصادي والقانوني، ومن جهة أخرى بمدى توافق شكل الاستثمار المعتمد من طرف الشركة الأجنبية مع البيئة الاستثمارية لدول المينا من أجل استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، أيضا تحتل بعض دول المينا المراكز الأخيرة في مؤشر سهولة أداء الاعمال وذلك راجع على التعقيدات التي يتسم بها المناخ الاستثماري في دول المينا كعدم وضوح القوانين وانتشار البيروقراطية والفساد التي ساهمت بشكل كبير في تراجع جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

- استندت الدراسة إلى جملة من الفرضيات، حاول الباحث اختبارها في متنها، ومن خلالها اتضح ما يلي:
- تبين من خلال النتائج أن الإمكانات والمؤهلات الكبيرة التي تملكها دول المينا لازالت بعيدة عن المستوى المطلوب وبالتالي تم إثبات صحة الفرضية الأولى
- تم إثبات صحة الفرضية تحليليا وقياسيا تبعا لما توصل إليه بان مؤشرات بيئة الاعمال المدروسة قد كان لها أثر إيجابي على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً: نتائج الدراسة:

1- النتائج النظرية:

- من خلال الدراسة النظرية، توصلنا إلى جملة من النتائج، نوضح أهمها فيما يلي:
- البيئة الاقتصادية الإيجابية تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين يمكن أن تثير البيئة السيئة مخاوف المستثمرين الأجانب التي تقلل من جاذبيتها كوجهة للاستثمار
- يعتبر مؤشر سهولة أداء الاعمال مؤشرا رئيسا يعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- قرار توطین المشروعات الاستثمارية يتأثر بدرجة كبيرة بمحددات الجذب في الدول المينا.
- تعتبر مؤشرات جاذبية الاستثمار المحدد في بيئة الاعمال من بين أهم محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة جاذبيته.
- الاستفادة من التجارب الدولية في تحسين بيئة الاعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما الدول التي نجحت في ذلك وأصبحت وجهة للدول المستثمرة.

2- النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية، تبين ما يلي:

- هناك بعض المتغيرات التي تظهر ارتباطات قوية مثل تسجيل الممتلكات (rp) واستخراج التراخيص (dcp) مع حماية المستهلك (pmi) ودفع الضرائب (pt) بعض المتغيرات تظهر ارتباطات ضعيفة أو غير موجودة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) مع معظم المتغيرات الأخرى
- تحسن بعض الجوانب مثل توصيل الكهرباء (ge) والحصول على الائتمان (gc) قد يساعد في تحسين بيئة الأعمال بشكل عام.

ثالثا: توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم والتوصيات التالية:

- 1- يجب التركيز على تحسين العمليات التي تظهر ارتباطات قوية مع المتغير الأخرى مثل إستخراج التراخيص، تسجيل الممتلكات، وحماية المستهلك.
- 2- تحسين الكفاءة في توصيل الكهرباء والحصول على الائتمان يمكن أن يكون له تأثير إيجابي ملموس على بيئة الأعمال.

رابعا: آفاق الدراسة

وعلى ضوء ما ورد ضمن هذه الدراسة، يمكننا تصور آفاق للبحث، يمكن أخذها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدمين على اختيار نفس الموضوع والبحث فيه، نوردها فيما يلي:

- 1- تحليل التوجهات المستقبلية أي توقع كيفية تطور بيئة الأعمال في دول MENA وتأثير ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل.
- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول MENA وفرص الاندماج إلى سلاسل القيمة العالمية.
- 3- كيفية تأثير القيم في MENA على استجابة الشركات الأجنبية لبيئة الأعمال.

وفي الأخير، نأمل أن يكون جهدنا هذا، إضافة منهجية ومعرفية

ثم إن أي تقصير ورد في متن الدراسة من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى

أكثر عمقا، وأدق تحليلا.

- تم بتوفيق من الله عز وجل -

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

1. الرسائل و الاطروحات:

1. - إيمان لطرش و حليلة شايب، بيئة الأعمال ودورها في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة (2002-2017)، عبد الحفيظ بوالصوف ، ميله، 2017/2018.
2. - بختة فرحات، بيئة الاعمال وأثرها على التنافسية الدولية- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2009\2010.
3. فتحي فلاح و ماهر براهمي ، تصنيف المخاطر السياسية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول شمال إفريقيا 2005\2016، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي شعبة : علوم اقتصادية، جامعة العربي التبسي-تبسة، 2017.
4. فاطمة الزهرة اقبوش، بيئة الاعمال بالمغرب ، جامعة عبد المالك السعدي ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة.
5. صارة زعيتري، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019\02\25.
6. عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2007\2008 .
7. الدكتور حاتم فارس الطاعن ، الاستثمار أهدافه ودوافعه ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2006.
8. شريط زينة، محروق بشرى ، محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018) ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، 2019/2020 .
9. -دادي الصادق ، صوري عبد الرحمان ، دامن رشيد ، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2017، 2018 .

2. المنشورات العلمية:

1. عبد المالك بضياف و الدكتورة آمال براهيمية، تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 ، العدد 02.
2. د.كاكي عبد الكريم، الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة المينا "MENA" واقع وآفاق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية36(2).

3. - عبد الحق طير وآخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة الى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017 .
4. - طارق غربي و هشام غربي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية ، research gate، 2022.
5. - موفق أحمد و حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد 80 ، 2010 .
6. _بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، واقع جاذبية الاستثمار في الدول العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2011-2020)، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 1، 2020، ص 150، 151

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Terry E. Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Texas Christian University, USA, 1989.
2. Stephen R. Bond, Dynamic panel Data models: a guide to micro data methods and practice, Portuguese Economic Journal, Nuffield College, Oxford, UK, and Institute for Fiscal Studies, London, 2002.
3. Peracchi .F, Econometrics, England, John Wiley & Sons LTD, 2001.
4. Dimitrios .A and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, 1st ed. Palgrave Macmillan, 2007.
5. Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd. 2005.
6. Baltagi. Badi, Econometric Analysis of Panel Data 3rd edition, England: John Wiley & Sons Ltd, 2005.
7. Gujarati. Damodar, Basic Econometrics, 4th ed, New York : McGraw-Hill, 2003.
8. Hsiao. Cheng, Analysis of Panel Data second edition, UK: Cambridge University Press, 2003,
9. De Hoyos. Rafae & Sarafidis, Vasilis, Testing for Cross-Sectional Dependence in Panel-Data Models, The Stata Journal, 6(4), 2006.

10. Baltagi. Badi, The Econometrics of Panel Data: Fundamentals and Recent Developments in Theory and Practice, USA: Springer, 2008.
11. Greene. William, Econometric Analysis, 7th ed, USA: Prentice Hall, 2012.
12. Born. Benjamin & Breitung. Jörg, Testing for Serial Correlation in Fixed-Effects Panel Data Models, Econometrics Reviews, Taylor and Francis, 35(7), 2016.
13. Acock, A. Working With Missing Values. Journal of Marriage and Family, 15 , 2005.

الملاحق

الملحق رقم (01-01): البيانات

الملحق رقم (01-02): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Variable	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
(1) fdi	1.000										
(2) sb	0.071	1.000									
(3) dcp	0.133	0.270	1.000								
(4) ge	0.313	0.331	0.242	1.000							
(5) rp	0.236	0.100	0.168	0.416	1.000						
(6) gc	0.275	0.407	0.351	0.363	0.472	1.000					
(7) pmi	0.306	0.216	0.498	0.472	0.587	0.500	1.000				
(8) pt	0.198	0.146	0.434	0.372	0.634	0.275	0.493	1.000			
(9) tab	0.259	0.203	0.213	0.419	0.289	0.322	0.206	0.371	1.000		
(10) ec	0.158	0.246	0.280	0.226	0.290	0.294	0.262	0.138	0.345	1.000	
(11) ri	-0.037	0.214	0.379	0.013	0.234	0.199	0.022	0.034	0.335	0.235	1.000

الملحق رقم (01-03): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
fdi	340	2.929	5.387	-10.176	39.456
sb	340	70.117	16.658	14.998	94.761
dcp	340	60.421	20.143	0	89.754
ge	340	74.546	11.163	38.792	100
rp	340	63.727	19.945	0	96.657
gc	340	29.496	18.002	5	95
pmi	340	43.65	14.351	13.333	86
pt	340	75.1	16.579	32.188	100
tab	340	64.735	17.219	8.262	91.59
ec	340	53.791	7.232	35.172	75.876
ri	340	31.056	17.115	0	65.857

الملحق رقم (01-04): جدول نتائج تقدير النموذج التجميعي

fdi	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf Interval]	Sig
sb	-.028	.021	-1.35	.179	-.068 .013	
dcp	-.003	.024	-0.14	.892	-.051 .045	
ge	.069	.032	2.14	.033	.006 .132	**
rp	.008	.03	0.27	.789	-.05 .066	
gc	.042	.02	2.06	.04	.002 .082	**
pmi	.059	.027	2.18	.03	.006 .111	**
pt	-.013	.023	-0.54	.587	-.059 .033	
tab	.055	.02	2.72	.007	.015 .095	***
ec	.026	.042	0.62	.536	-.056 .108	
ri	-.038	.019	-1.97	.05	-.075 0	*
Constant	-7.179	2.68	-2.68	.008	-12.451 -1.907	***
SD dependent var						
Mean dependent var						
Number of obs						
R-squared						
Prob > F						
F-test						
Bayesian crit. (BIC)						
Akaike crit. (AIC)						

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

الملحق رقم (01-05): جدول نتائج تقدير النموذج لتأثيرات الثابتة

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	fdi
.031		-.046	.691	-0.40	.019	-.008	sb
.015		-.108	.139	-1.48	.031	-.047	dcp
.142		-.029	.194	1.30	.043	.057	ge
.171		-.03	.167	1.39	.051	.071	rp
.072		-.023	.311	1.01	.024	.024	gc
.062		-.074	.867	-0.17	.035	-.006	pmi
.117		-.027	.223	1.22	.037	.045	pt
.05		-.072	.73	-0.34	.031	-.011	tab
.118		-.141	.861	-0.18	.066	-.012	ec
.194		-.185	.964	0.04	.096	.004	ri
6.447		-16.617	.386	-0.87	5.861	-5.085	Constant
5.387 SD dependent var					2.929	Mean dependent var	
340 Number of obs					0.032	R-squared	
0.428 Prob > F					1.029	F-test	
1922.814 Bayesian crit. (BIC)					1880.695	Akaike crit. (AIC)	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

الملحق رقم (01-06): جدول نتائج تقدير النموذج لتأثيرات العشوائية

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	fdi
.028		-.045	.641	-0.47	.019	-.009	sb
.012		-.102	.118	-1.56	.029	-.045	dcp
.136		-.016	.123	1.54	.039	.06	ge
.145		-.018	.125	1.53	.041	.064	rp
.069		-.019	.26	1.13	.022	.025	gc
.065		-.06	.947	0.07	.032	.002	pmi
.102		-.028	.264	1.12	.033	.037	pt
.056		-.053	.946	0.07	.028	.002	tab
.112		-.118	.962	-0.05	.059	-.003	ec
.083		-.109	.795	-0.26	.049	-.013	ri
3.654		-14.523	.241	-1.17	4.637	-5.434	Constant
5.387 SD dependent var					2.929	Mean dependent var	
340 Number of obs					0.117	Overall r-squared	
0.197 Prob > chi2					13.492	Chi-square	
0.201 R-squared between					0.031	R-squared within	

*** $p < .01$, ** $p < .05$, * $p < .1$

الملحق رقم (01-07) اختبارات جودة النموذج

Estimated results:

	Var	sd = sqrt (Var)
fdi	29.01855	5.386887
e	15.19926	3.898623
u	16.60639	4.075094

Test: Var(u) = 0

chibar2 (01) = 313.71
Prob > chibar2 = 0.0000

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
 H0: no first order autocorrelation
 F(1, 19) = 39.824
 Prob > F = 0.0000

H0: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test = 6.59e+04 P-Value > Chi2(19) 0.0000
 - Likelihood Ratio LR Test = 333.6166 P-Value > Chi2(19) 0.0000
 - Wald Test = 6.67e+05 P-Value > Chi2(20) 0.0000

Pesaran's test of cross sectional independence = 6.382, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.299

الملحق رقم (08-01): جدول الانحدار مع الأخطاء المعيارية المصححة للبيانات الطولية

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable: id Number of obs = 340
 Time variable: year Number of groups = 20
 Panels: correlated (balanced) Obs per group:
 Autocorrelation: no autocorrelation min = 17
 avg = 17
 max = 17
 Estimated covariances = 210 R-squared = 0.1779
 Estimated autocorrelations = 0 Wald chi2(10) = 258.93
 Estimated coefficients = 11 Prob > chi2 = 0.0000

fdi	Panel-corrected					
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
sb	-.0277845	.0196522	-1.41	0.157	-.0663021	.010733
dcp	-.0033015	.0185104	-0.18	0.858	-.0395812	.0329781
ge	.0687146	.0226983	3.03	0.002	.0242268	.1132023
rp	.0079493	.0258538	0.31	0.758	-.0427233	.0586219
gc	.0418037	.0172018	2.43	0.015	.0080888	.0755186
pmi	.0585577	.0295394	1.98	0.047	.0006616	.1164539
pt	-.0126932	.0140404	-0.90	0.366	-.0402119	.0148255
tab	.0551495	.019793	2.79	0.005	.0163561	.093943
ec	.0258846	.0378151	0.68	0.494	-.0482316	.1000009
ri	-.0377149	.0246563	-1.53	0.126	-.0860405	.0106106
_cons	-7.178984	2.217474	-3.24	0.001	-11.52515	-2.832814